شَرحُ

مَا جَرَى بَينَ أَبي حَيَّانَ وابنِ تَيمِيَّة

ورَدُّ مُغَالطَاتِ بَعض الأَشعَريَّةِ الكُلَّابيَّة

بَحثٌ مُستَلٌّ مِن كتَاب:

«العُدَّةُ في تَحقِيقِ مَا وُصِفَ بِهِ ابنُ تَيمِيَّةَ عِندَ المُنَاظَرَةِ مِن الحِدَّةِ»

كَتَبَهُ
الفَقِيرُ إِلَى سِترِ رَبِّهِ الخَفِيِّ
أَبُو العَبَّاسِ الشِّحري

النَّمُوذَجُ التَّاسعُ:

[حِدَّتُهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ؛ لَـمَّـا رَأَى تَعَصُّبَهُ لِسِيبَوَيهِ]

قَالَ الأَدِيبُ البَارِعُ، العَلَّامَةُ المُؤَرِّخُ أَحمَدُ بـنُ يَحيَى بـنِ فَضـل الله العُمَـريُّ الدِّمَشقِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت٧٤٩) - رَحِـمَـهُ اللهُ تَعَالَى- :

«ثُـمَّ حَضَـرَ عِندَهُ شَيخُنَا أَبو حيَّانَ[1]؛ فقَالَ:

"مَا رَأَت عَينَايَ مِثلَ هَذَا الرَّجُل" .

ثُمَّ مَدَحَهُ بأَبيَاتٍ[2] ذَكَرَ أَنَّهُ نَظَمَهَا **"بَدِيهًا"**!، وأَنشَدَهُ إِيَّاهَـا :

لَـمَّـا أَتَانَـا تَقِـيُّ الـدِّينِ لاحَ لنَـا ... دَاعٍ إِلى اللهِ فَـــــرْدٌ مَالَـــــهُ وَزَرُ

عَلَى مُحَيَّاهُ مِن سِيمَـا الأُلَى صَـحِبُوا ... خَـيرَ البَرِيَّـةِ نُـورٌ دُونَـهُ القَمَـرُ

حَـبرٌ تَسَـربَلَ مِنـهُ دَهـرُهُ حِـبَرًا ... بَحـرٌ تَقَـاذَفُ مِـن أَمواجِـهِ الـدُّرَرُ

قَـامَ ابـنُ تَيمِيَـةٍ فِي نَصـرِ شِرعَتِنَـا ... مُقـامَ سَـيِّدِ تَـيمٍ إِذ عَصَـت مُضَـرُ

وأَظهَـرَ الحـقَّ إِذ آثـارُهُ اندَرَسَـت ... وأَخـمَـدَ الشَّـرَّ إِذ طَارَت لَـهُ شَـرَرُ

كُنَّا نُحَـدَّثُ عَـن حَـبرٍ يَجِـيءُ فَهَـا ... أَنـتَ الإِمَـامُ الَّـذِي قَـد كَـانَ يُنتَظَـرُ

---

(١) وذَلكَ فِي زِيَارَةِ ابنِ تيميَّةَ لـمِصـر سَنَةَ (٧٠٠)، وكَانَ المَجلسُ عَامرًا .

(٢) قَالَ الحَافظُ ابنُ رَجَب فِي «ذَيـل طَبَقَـات الحَنَابلَـة» (٤/ ٥٠٢): ويُقَـالُ: «**إِنَّ أَبَـا حيَّان لَـم يَقُل أَبيَاتًا خَيرًا مِنهَا، ولا أَفحَلَ**» انتَهَى، وانظُر: «الرَّدَّ الوَافرَ» (ص١١٩) .

ثُمَّ دَارَ بَينَهُما كَلامٌ؛ فجَرَى ذِكرُ سِيبَوَيهِ؛ فَأَغلَظَ ابنُ تَيمِيَّةَ القَولَ في سِيبَوَيهِ؛ **فنَافَرَهُ أَبو حيَّانَ، وقَطَعَهُ بسَببِهِ، ثُمَّ عَادَ ذَامًّا لهُ، وصَيَّرَ ذَلكَ ذَنبًا لا يُغفَرُ**» انتَهَى[1].

❑ ❑ ❑

قَالَ العَلَّامَةُ الشَّوكَانيُّ (ت١٢٥٠) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- :

«وسُئلَ عَن السَّبَب؛ فقَالَ: **نَاظَرتُهُ في شَيءٍ مِن العَربيَّةِ؛ فذَكرتُ لهُ كَلامَ سِيبَوَيهِ**.

فقَالَ: «**مَا كَانَ سِيبَوَيهِ نَبيَّ النَّحوِ !، ولا كَانَ مَعصُومًا، بَل أَخطَأَ في "الكِتَاب" في ثَمَانينَ مَوضِعًا !، مَا تَفهَمُهَا أَنتَ !**»؛ فَكَانَ ذَلكَ سَبَب مقَاطَعتهِ إِيَّاهُ» انتَهَى[2].

❑ ❑ ❑

وقَالَ تِلميذُهُ المُؤَرِّخُ كَمَالُ الدِّين الأُدفُويُّ (ت٧٤٨) - بَعدَ ثَنَاءٍ، وذَمٍّ !- :

«**وكَانَ يُعَظِّمُ ابنَ تَيمِيَّةَ، ثُمَّ وَقَعَ بَينَهُ وبَينَهُ مَسأَلَةٌ نَقَلَ فِيهَا أَبُو حَيَّانَ شَيئًا عَن سِيبَوَيهِ**.

فَقَالَ ابنُ تَيمِيَّةَ: «**وسِيبَوَيهِ كَانَ نَبيَّ النَّحو ؟!؛ لقَدَ أَخطَأَ سِيبَوَيهِ في ثَلَاثِينَ[3] مَوضِعًا مِن "كِتَابِهِ" !**» .

---

(١) انظُر: «مَسَالكَ الأَبصَار في ممَالك الأَمصَار» (٥/ ٦٩٨)، و«الرَّدَّ الوَافرَ» (ص١١٩-١٢٠) .

(٢) انظُر: «البَدرَ الطَّالعَ» (١/ ٧٠) .

(٣) كَذَا في المَطبُوعِ، والمَعرُوفُ "ثَمَانينَ" .

فَأَعرض عَنهُ، ورَمَاهُ فِي تَفسِيرِهِ "النَّهر" بِكُلِّ سُوءٍ !! » انتَهَى [(١)] .

❑ ❑ ❑

قَالَ الحَافظُ ابنُ نَاصرِ الدِّينِ الدِّمَشقيُّ (ت٨٤٢) بَعدَ أَن نَقَلَ أَنَّهُ وَجَدَ **"الأَبيَات"** بِخُطُوطِ جَمَاعَةٍ مِن العُلَمَاءِ، إلى أَن قَالَ :

«ووَجدتُهَا - أَيضًا- بِخَطِّ شَيخنَا الحَافِظِ أَبي بكر مُحَمَّدِ بنِ المُحِبِّ، وقَرَأَهَا علَى أبي حَيَّان عَرضًا؛ فَإِنَّ شَيخَنَا لَمَّا حَجَّ في سَنَةِ أَربَعٍ وثَلَاثِينَ، وسَبعمائةٍ اجتمَعَ بِأَبي حَيَّان بِمَكَّة - زَادهَا اللهُ شَرَفًا- ..

وأَوقَفَ أَبَا حَيَّانَ علَى هَذِهِ الأَبيَاتِ، الَّتي مَدَحَ بِهَا الشَّيخ تَقِيَّ الدِّين عَرَضَهَا عَلَيهِ؛ فَقَالَ: «**قَد كَشَطتُهَا مِن دِيوَاني، ولا أُثني عَلَيهِ بِخَير!**»، وقَالَ: «**نَاظَرتُهُ؛ فَذَكَرتُ لَهُ كَلَام سِيبَوَيهِ**؛ فَقَالَ: **يَفشُرُ سِيبَوَيهِ** [(٢)] **!**، قَالَ - يَعني أَبَا حَيَّان- : **وهَذَا**

---

(١) انظُر: «بُغيَةَ الوُعَاة» للسُّيُوطيِّ (١/ ٢٨٢)، و«طبَقَاتِ المُفَسِّرين» للدَّاووديِّ (٢/ ٢٨٩) .

(٢) سَيَأتي الكَلامُ عَلَى هَذِهِ الكَلِمَةِ - إن شَاءَ اللهُ تَعَالى-، وهِيَ كَلمَةٌ عَامِّيَّةٌ فَارسِيَّةٌ مُعَرَّبةٌ تَعني: الكَذبَ، وادِّعَاءَ البَاطِل، وهِيَ بحَسَب سِيَاقِهَا، وقَصدِ المُتَكَلِّم بهَا، وفي سيَاقنَا مَعنَاهَا : «**أَخطَأَ سِيبَوَيهِ، وادَّعى بَاطلًا في كَلَامِهِ هَذا**»، لا كمَا صنَعَ الصَّفَديُّ في «أَعيَانِ العَصر» (١/ ٢٤٧) حِينَ نَقَل هَذِهِ الكَلِمَة؛ فقَالَ نَاسبًا إلى لَفظِ ابن تَيميَّةَ: «**يَكذبُ سِيبَوَيهِ**» !!، وقَصدُهُ التَّشغيبُ كَمَا يَفهَمُ ذَلكَ مَن يَعرفُهُ - غَفَرَ اللهُ لَهُ-، ولَفظُ العِبَارَةِ - إن صَحَّت-: «**يَفشُرُ سِيبَوَيهِ**»، وسَيَأتي - إن شَاءَ اللهُ تَعَالى- بَيَانُ مَنزلَة سِيبوَيهِ العَظيمَة عِندَ ابنِ تَيميَّة، **ومَعلُومٌ أَنَّ إطلَاقَ "الكَذب" يُرَادُ بِهِ "الخَطَأ" في عُرفِ السَّلفِ**، كَقَولِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- : «**كَذَبَ أَبو السَّنَابل**»، وقَولهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- : «**كَذَبَ مَن قَالهَا**»، وقَولِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- : «**كَذَبتَ يَا** =

لَا يَستَحقُّ الخِطَابَ» انتَهَى[1] .

❑ ❑ ❑

قُلتُ: سَبَبُ هَذهِ الحِدَّةِ مِن شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- مَا وَجَدَهُ في أَبي حيَّانَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- مِن غُلُوٍّ في سِيبَويهِ، ومَنعٍ لتَخطِئتِهِ، وضِيقٍ في البَحثِ، وقُوَّةٍ في المُعَارِضةِ مِن غَيرِ التِفَاتٍ عِلميٍّ إلى حُجَّةِ المُعَارِضِ، بَل هُوَ يَرُدُّ تَخطئَةَ سِيبَويهِ، ويَأبَاهَا بالصَّدرِ، وإن احتَجَّ مُخَطِّؤُهُ بمَا يُؤَيِّدُ قَولَهُ !! .

فغَضِبَ ابنُ تَيميَّةَ حِينَهَا، **وكَانَ لا يُجَاملُ أَحَدًا** - وإن عَظَّمَهُ !-، فصَكَّ أَبَا حيَّانَ بتِلكَ الكَلمَاتِ القَوَاسِيَ .

والقَصدُ مِنهَا أَن يُسلِّمَ، ويَنقَادَ إلى الحَقِّ، ويَفسَحَ المَجَالَ للبَحثِ العِلميِّ مَعَ سِيبَويهِ، وغَيرِهِ، وأَن لا يَجعَلَ مُجَرَّدَ النَّقلِ عَن سِيبَويهِ حُجَّةً، لا يَجُوزُ أَن تُعَارَضَ؛

= **عُمَرُ»**، وقَولِ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ: «**كَذَبَ أبو محمَّدٍ**»، وقَولِ ابنِ عَبَّاس: «**كَذبَ نَوفٌ**»، وقَولِ عَائشَةَ: «**كَذَبَ أَبُو الدَّردَاءِ**»، وقَولِ عُروَة: «**كَذَبَ** - يَعني: ابنَ عَبَّاسٍ-»، وهَذَا مَعرُوفٌ مِن لُغَةِ العَرَب، وانظُر: «القَائدَ إلى تَصحِيح العَقَائد» (ص٩٢-٩٣)، و«مَجمُوعَ الفتَاوى» (٣٢/ ٢٦٦) .

(١) انظُر: «الرَّدَّ الوَافرَ» (ص١٢٠-١٢١)، ونَقَلَهُ ابنُ حَجَر في «الدُّرَرِ الكَامنَة» (٦/ رقم٢١٧٩)، بَعدَ كَلامِ ابنِ فَضل الله؛ قَالَ المُعَلِّق عَلَى «الجَامع لسِيرَة شَيخ الإسلَام ابن تَيميَّة خِلال سَبعَة قُرونٍ» (ص٥٤١): (هذَا القَولُ لَيس للشِّهاب بن فَضل الله) .

قَلتُ: هُوَ قَولُ الحَافظِ ابنِ نَاصر الدِّينِ الدِّمَشقيِّ، وابنُ حَجَر في «الدُّرَر» يُوردُ في ثَنَايَا التَّرَاجم مَا يَقفُ عَلَيهِ في التَّرجَمَةِ بلَفظِ: (وقَالَ)، وقَد لا يَذكُرُ القَائلَ؛ فَيَتَوهَّمُ النَّاظرُ أَنَّهُ مُتَّصلٌ بمَا قَبلَهُ، وهُوَ كَلامٌ مُنقَطعٌ عَمَّا قَبلَهُ لقَائلٍ آخَرَ؛ ولِهَذَا إذا نَظَرَ البَاحثُ في المَصدَر السَّابقِ لَم يَجد الكَلامَ، كَمَا حَصَلَ هَهُنَا، ولَعَلَّ ابنَ حَجَر لَم يَنشَط لذَلكَ في جَميعِ الكتَاب، ورَأَيتُهُ - أَيضًا- قَد يُدرجُ تَعليقَاتٍ لَهُ في ثَنَايَا الكَلامِ المَنقُول، وهُوَ مِن كَلام ابنِ حَجَر، لا المَنقُول عَنهُ؛ فتَنَبَّه .

فسَيبَويهِ لَيسَ مَعصُومًا، ولا قَولُهُ حُجَّةً، بَل هُوَ بَشَـرٌ يُخطِئُ، ويُصِيبُ، ولا هُوَ نَبيٌّ في النَّحوِ؛ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ، ولا يَجُوزُ خِلافُهُ .

والوَاجبُ عَـلَى جَميـعِ المُتبَـاحِثينَ: التَّجَـرُّدُ في البَحـثِ العِلمـيِّ، واجتنَـابُ التَّعَصُّبِ، والحَمِيَّةِ .

فمِثلُ هَذَا الجَوَاب في خِضَمِّ المُنَاظَرَاتِ يُعَدُّ مِن الحِـدَّةِ المَحمُـودَةِ، ولَيسَـت مِـمَّـا يُذَمُّ بهَا القَائلُ؛ فَضلًا عَن أَن يُطَّرَحَ ! .

بَل هَذِهِ عَادةُ المنَاظَرَاتِ في رَدِّ الاحتجَاجِ بالعُلَمَـاءِ؛ فَيَقُـولُ المُنَـاظِرُ: **فُـلانٌ لَيسَ بحُجَّةٍ، ولا مَعصُومٍ**، ولا يُعَابُ المُنَاظِـرُ بِمثلِ هَذَا؛ فَتَدَبَّر، واللهُ أَعلَمُ .

❑ ❑ ❑

كَيفَ إِذَا عَلِمتَ أَنَّ ابنَ تَيميَّةَ مِن أَكثَرِ النَّاس تَعظيمًـا لسِيبوَيهِ، وكتَابِهِ ؟! .

حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يُلَقِّبُهُ: **"حَكِـيمَ لِسَـانِ العَـرَب"**[(١)] ، وكَـانَ يَقُـولُ عَـن كتَابـهِ : «**كتَابُ سِيبَوَيهِ في النَّحو إِذَا فَهِمَهُ الإِنسَانُ، كَانَ لسِيبَويهِ في قَلبِهِ مِن الحُرمَةِ، مَا لَـم يَكُن قَبلَ ذَلكَ**» انتَهَى[(٢)] .

وقَالَ – أَيضًا– : «**سِيبَوَيهِ الَّذِي لَيسَ في العَالَـمِ مِثـلُ كِتَابِـهِ، وفِيـهِ حِكمَـةُ لِسَانِ العَرَبِ**» انتَهَى[(٣)] .

وقَالَ – أَيضًا– : «**كِتَابُ سِيبَوَيهِ في العَرَبِيَّةِ لَـم يُصَنَّف بَعدَهُ مِثلُهُ**» انتَهَى[(٤)] .

---

(١) انظُر: «مَجمُوعَ الفتَاوى» (١٢/ ٤٦٠) .

(٢) انظُر: «بيَانَ تَلبيس الجَهميَّة في تَأسيس بدَعهم الكَلاميَّة» (٨/ ٣٣٣) .

(٣) انظُر: «مَجمُوعَ الفتَاوى» (٩/ ٤٦) .

(٤) انظُر: «مَجمُوعَ الفتَاوى» (١١/ ٣٧٠) .

ولأَجلِ مَكَانَةِ هَذَا الكتَاب الجَليل؛ فَإنَّ شَيخَ الإِسلام ابنَ تَيميَّةَ بَعدَ أَن أَتقَنَ **"عِلمَ النَّحوِ"** عَلَى يَدِ شَيخِهِ **"الإِمَامِ النَّحويِّ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ القَويِّ بنِ بَردَان المَقدِسيِّ الحَنبليِّ"** (ت٦٩٩)، وكَانَ مِن خَاصَّةِ تَلاميذِ الإِمَامِ اللُّغَويِّ أَبي عَبدِ الله ابنِ مَالكٍ (ت٦٧٢) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- .

أَقبَلَ بكُلِّيَّتِهِ عَلَى **"كتَاب سِيبَويهِ"**، يتَأَمَّلُهُ، ويتَدَبَّرُ مَسَائلَهُ؛ حَتَّى فَهِمَهُ، كَمَا أَفَادَ ذَلكَ الذَهبيُّ[(١)]، وغَيرُهُ[(٢)] .

إذَا فَهمتَ هَذَا أَدرَكتَ أَنَّ ابنَ تَيميَّةَ حِينَ قَالَ: «**أَخطَأَ سِيبَوَيهِ في "الكِتَاب" في ثَمَانينَ مَوضِعًا!، مَا تَفهَمُهَا أَنتَ !**» انتَهَى[(٣)] كَانَ عَالِمًا بمَا يَقُولُ، ولَيسَ مُجَازِفًا ! .

نَعَم لَابُدَّ مِن دِرَاسَةِ هَذِهِ المَواضِعِ، والمُحَاكَمَة فيهَا بَينَ المُختَلفينَ بالعَدلِ .

وبكُلِّ حَالٍ؛ فَقَد سَقَطَت الشُّنعَةُ عِندَ المُنصفِ، وذَهَبَ سَبَبُ الحَنَقِ - غَفَرَ اللهُ- للإِمَامَينِ ابنِ تَيميَّةَ، وأَبي حَيَّانَ، ورَفَعَ دَرَجَاتهمَا في الجَنَّةِ .

---

(١) انظُر: «تَرجَمَةَ شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ للذَّهَبيِّ» (ص ٥٩-٦٠/ ت د خَالدِ الرَّبَعيِّ) .

(٢) انظُر: «العُقُودَ الدُّرِّيَّةَ» (ص١٩)، و«ذَيلَ طَبَقَات الحَنَابلَة» (٤/ ٤٩٤) .

(٣) انظُر: « ذَيلَ تَذكرَةِ الحُفَّاظ» للحُسينيِّ (ص١٥) .

/ ثُـمَّ يُقَـالُ - أَيضًا -/

هَذَا المَوقِفُ الشَّديدُ مِن أَبي حيَّانَ يَعُودُ بالنَّقدِ عـلَى أَبي حيَّـانَ نَفسِـهِ !؛ فَإِنَّـهُ كَانَ قَد جَعَلَ ابنَ تَيميَّةَ في تِلكَ الأَبيَاتِ كَأَبي بَكرٍ الصِّدِّيق - رَضيَ اللهُ عَنـهُ- أَيَّـامَ الرِّدَّةِ؛ لأَنَّ ابنَ تَيميَّةَ أَظهَرَ الحَقَّ، وانتَصَرَ لَهُ، ورَفَعَ رَايَةَ جِـهَادِ التَّتَـار، وغَـيرِهِم، ورَدَّ البَاطِلَ، وقَامَ لله أَتَمَّ قِيَامٍ في وَقتٍ كَادَ الإِسلامُ أَن يَذهَبَ؛ ولـهَذَا جَعَلَهُ مُجَدِّدَ هَذَا الدِّينِ في القَرنِ الثَّامِنِ .

ثُمَّ بسَبَب كَلَام ابنِ تَيميَّـةَ في سِـيبَوَيهِ سَـقَطَ كُـلُّ هَـذَا الثَّنَـاءِ، والتَّبجيـلِ!، وانتَهَى، وزَالَ !، بَل وانقَلَبَ إلى ضِـدِّهِ !! .

فَـهَـلَّا جَعَلَهُ ذَنبًا، وخَطَأً يُذَمُّ بِهِ بقَدر هَذَا الذَّنبِ، والخَطَإِ ؟! .

أَوَلَيسَ هذَا هُوَ العَدلَ الذَّي أَمَرَ اللهُ تعَالى بِهِ ؟ .

فَمَـا صَنَعَهُ أبو حَيَّانَ - غَفَرَ اللهُ لَهُ- ظُلمٌ، وتَجَاوُزٌ - إن تَوَجَّهَ أَنَّ ابنَ تَيميَّـةَ مُخطِئٌ مُذنبٌ فِيمَـا قَالَهُ في حَقِّ سِيبَوَيهِ- .

ولأَجلِ هَذَا لَـم يُوَافِق أَبَا حيَّانَ علَى إِفرَاطِهِ في هَذِهِ الوَاقعَةِ، وشِدَّتِهِ مَن هُم مِن أَخَصِّ تَلَامِيذِهِ :

/ ١/ قَالَ تِلميذُهُ **العَلَّامَةُ ابنُ فَضـل الله العُمَـريُّ** (ت٧٤٩): «**فنَـافَرَهُ أَبـو حيَّانَ، وقَطَعَهُ بسَببِهِ، ثُمَّ عَادَ ذَامًّا لهُ، وصَيَّرَ ذَلكَ ذَنبًا لا يُغفَرُ !**» انتَهَى .

/ ٢/ وقَالَ **تِلميذُهُ العَلَّامَةُ الكَمَـالُ الأُدفُويُّ** (ت٧٤٨)[1]: «**فَأَعرض عَنهُ، ورَمَاهُ في تَفسِيرِهِ "النَّهر" بِكُلِّ سُوءٍ !!**» انتَهَى .

---

(١) قَالَ الصَّفَديُّ في «الوَافي بالوَفَيَات» (١١/ ٧٧-٧٨): «**لَازَمَ شَـيخَنَا العَلَّامَـةَ أَثـيرَ الدِّين كَثيرًا، ولَهُ مَعرفَةٌ تَامَّةٌ بالتَّوَاريخ، والأَخبَار**» انتَهَى، وقَالَ ابنُ حَجَر في «الدُّرَرِ الكَامنَـة» =

وهَذَا إِشَارَةٌ مِنهُمَا إلى خَطَإِ أَبي حَيَّانَ في مَسلَكِهِ هَذَا، ووَجهُ الخَطَإِ مَا ذَكَرتُهُ لَكَ؛ فَافهَمهُ .

وقَد نَقَدَ طَائفَةٌ مِن أَهل العِلمِ عَلَى أَبي حَيَّانَ مَا يَقَعُ مِنهُ مِن التَّجَاوزِ - غَفَرَ اللهُ لَهُ- مَعَ مَن يُخَالفُهُ .

حَتَّى إنَّ تِلميذَهُ الكَمَالَ الأُدفُويَّ، قَالَ :

«وكَانَ يَبلُغني أَنَّهُ كَانَ يَحُطُّ علَى ابن دَقِيق العِيدِ !؛ لَكِن لَم أَسمَع مِنهُ في ذَلِكَ شَيئًا»[1] .

وقَالَ تِلميذُهُ الحَافظُ خَليلُ بنُ كَيكَلدي العَلَائيُّ (ت٧٦١) :

«كَانَ عَلَّامَةً كَثيرَ النَّقلِ، والاطِّلَاعِ جِدًّا إلَى مَا لا يُوصَفُ؛ لَكنَّهُ ظَاهريُّ التَّصَرُّفِ[2] **، جَامِدٌ في البَحثِ**[3] **، وكَانَ لسَانُهُ مُستَرسِلًا في الوَقيعَةِ في النَّاس جِدًّا إلَى آخِرِ عُمرِهِ، لا يتَوَرَّعُ عَن ذِكرِ أَحَدٍ !، سَوَاءً كَانَ مِن أَئمَّةِ الإسلَامِ المُتَقَدِّمِينَ !، أَو المتَأَخِّرينَ !؛ فَاللهُ تَعَالى يُسَامحُه، ولَم يُقلِع عَن ذَلكَ ! إلى آخِرِ وَفَاتِهِ .**

=(٦/ رقم٢١٧٩) عَن الكَمَالِ: «أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ لَازَمَ أَبَا حَيَّان مِن سنَة ثَمَاني عَشرَةَ إلَى أَن مَاتَ» انتَهَى؛ فَيَكُونُ لَازَمَهُ (٢٧) سَنَةً ! .

وانظُر: «طَبَقَاتِ الشَّافعيَّةِ للإسنَويِّ» (١/ ٨٦)، و«العِقدَ المُذَهَّبَ في طبَقَات حَمَلَة المَذهب» (ص٤٠٨- ٤٠٩)، و«حُسنَ المُحَاضَرَة في تَاريخ مِصر والقَاهرة» (١/ ٥٥٦)، و«الأَعلَامَ» للزِّركليِّ (٢/ ١٢٢) .

(١) انظُر: «الدُّرَرَ الكَامنَة» (٦/ رقَم٢١٧٩) .

(٢) قَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَرٍ: «**وكَانَ ظَاهِريًّا، وانتَمَى إلَى الشَّافِعِيَّةِ، واختَصَرَ "المِنهَاجَ"، وكَانَ أَبُو البَقَاء** [السُّبكيُّ تِلميذُ أَبي حَيَّانَ] **يَقُولُ: "إنَّهُ لَم يَزَل ظَاهِريًّا"، قُلتُ: كَانَ أَبُو حَيَّان يَقُولُ: "مُحَالٌ أَن يَرجِعَ عَن مَذهَب الظَّاهِر مَن عَلِقَ بذِهنِهِ!"**» انتَهَى مِن «الدُّرَرِ الكَامنَة» (٦/ رقَم٢١٧٩) .

(٣) وهَذِهِ هِيَ الآفَةُ الَّتي دَفَعَت ابنَ تَيميَّةَ إلى كَلامِهِ السَّابِقِ .

قَالَ: وسَمِعتُ مِنهُ أَشيَاءَ مِن ذَلكَ بشِعَةً !» انتَهَى[1] .

❑ ❑ ❑

/ ثُـمَّ يُقَـالُ - أَيضًا -/

سَـاقَ الحَافظُ ابنُ نَاصرِ الدِّينِ نَقلًا عَزيزًا جِـدًّا لـهَذِهِ الوَاقعَةِ؛ فَقَالَ :

«وهَذِهِ القِصَّةُ ذَكَرَهَا الحَافِظُ العَلَّامَـةُ أَبُـو الفِـدَاءِ إسمَـاعِيلُ ابـنُ كَثـيرٍ في "تَارِيخِهِ"[2]، وهِيَ :

أَنَّ أَبَا حَيَّان تَكَلَّمَ مَعَ الشَّيخ تَقِيِّ الدِّين في مَسأَلَةٍ في النَّحو؛ فَقَطَعَهُ ابنُ تَيمِيَّـةَ فِيهَا، وأَلزَمَهُ الحُجَّةَ .

فَذكر ابو حَيَّان كَلَام سِيبَوَيهِ .

فَقَالَ ابنُ تَيمِيَّةَ: «يَفشُرُ سِيبَوَيهِ؛ أَسِيبَوَيهِ نَبِيُّ النَّحـو أَرسَـلَهُ اللهُ بِـهِ ؟؛ حَتَّـى يَكُونَ مَعصُومًا .

سِيبَوَيهِ أَخطَأَ فِي القُرآنِ فِي ثَمَـانِينَ مَوضِعًا، لَا تَفهَمُهَا أَنتَ، ولا هُوَ» .

هَذَا الكَلَام، أَو نَحوهُ .

على مَا سَمعتُهُ مِن جَـمَـاعَةٍ أَخبَرُوا بِهِ عَن هَذِهِ الوَاقِعَةِ[3] .

---

(١) انظُر: « ذَيلَ تَذكرَةِ الحُفَّاظ» للحُسينيِّ (ص١٥) .

(٢) هَذَا النَّقلُ سَاقطٌ مِـن طَبَعَـاتِ كتَـابِ: «البدَايَـةِ والنِّهَايَـة»؛ فَينبغـي اسـتِدرَاكُهُ؛ لأَهَـمِّـيَّـتِـهِ .

(٣) وهَذَا مِن مَزيدِ تَحَرِّي الحَافظِ ابنِ كَثير .

وقَد كَانَ ابنُ تَيمِيَّةَ لَا تَأخُذهُ فِي الحَقِّ لَومَةُ لائمٍ، ولَيسَ عِندَهُ مُدَاهَنَةٌ، وكَانَ مَادِحُهُ، وذَامُّهُ عِندَهُ فِي الحَقِّ سَوَاءً» انتَهى[1] .

❑ ❑ ❑

قُلتُ :

وفِي هَذَا النَّقل العَزيزِ شَهَادَةُ الإِمَامِ ابنِ كَثِيرٍ، وهُوَ الثِّقَةُ الثَّبتُ عَن الثِّقَاتِ الَّذينَ حَضَرُوا الوَاقعَةَ مِن أَهل العِلمِ؛ فَقَد كَانَ حُضَّارُ هَذِهِ المَجَالسِ الكَبيرَةِ العُلَمَاءُ النَّبهُونَ، وقَد أَخبَرُوا بمَا شَهِدُوهُ، ورَأَوهُ، وعَلِمُوهُ :

أَنَّ ابنَ تَيميَّةَ قَطَعَ أَبَا حَيَّانَ، وأَلزَمَهُ الحُجَّةَ ! .

والظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا قَد شَقَّ عَلَى نَفس أَبِي حَيَّانَ، وهُوَ يُعتَبَرُ "شَيخَ مِصرَ"، وأَهلُ العِلمِ حَريصُونَ عَلَى الأَخذِ عَنهُ، والرِّحلَةِ إِلَيهِ، وهُوَ أَكبَرُ مِن ابنِ تَيميَّةَ بنَحو عَشر سِنينَ .

فَكَيفَ إِذَا سَمِعُوا انكِسَارَهُ مِن ابن تَيميَّةَ فِي "عِلمِ النَّحوِ" الَّذي يُعتَبَرُ فِيهِ أَبو حَيَّانَ "إِمَامَ عَصرِهِ"، و"شَيخَ مِصرِهِ" ؟ .

❑ ❑ ❑

ومَعلُومٌ مَا فِي طَبعِ أَهل الأَندَلُسِ، والغَرب مِن **"الحِدَّةِ فِي الطِّبَاعِ"**؛ حَتَّى إِنَّ أَبَا حَيَّانَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- فِي أَوَّل شَبَابِهِ خَرَجَ هَاربًا مِن غَرنَاطَةَ بسَبَبهَا ! .

قَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَرٍ : «وقَالَ ابنُ الخَطِيب :

---

(١) انظُر: «الرَّدَّ الوَافرَ» (ص١٢١)، و«الشَّهَادَةَ الزَّكيَّة فِي ثنَاء الأَئمَّة على ابن تَيميَّة» (ص٣٢-٣٣) لمَرعي الكَرميِّ (ت١٠٣٣) .

كَانَ سَبَبُ رِحلَتِهِ عَن غَرنَاطَةَ أَنَّهُ حَمَلَتهُ "حِدَّةُ شَبيبَتِهِ" عَلَى التَّعَرُّض للأُستَاذِ أَبي جَعفَر ابنِ الطَّبَّاع، وقَد وَقَعَت بَينَهُ، وبَينَ أُستَاذِهِ أَبي جَعفَر بـنِ الـزُّبَيرِ وَحشَـةٌ؛ فنَالَ مِنهُ، وتصَدَّى للتَّأليفِ في الرَّدِّ عَلَيهِ !، وتَكذِيبِ رِوَايَتِهِ ! .

فَرَفَعَ أَمرَهُ للسُّلطَانِ بغَرنَاطَةَ؛ فانتَصَرَ لَهُ، وأَمَرَ بإحضَارِهِ، وتَنكِيلِهِ .

فَاختَفَى، ثُمَّ أَجَازَ البَحرَ مُختَفِياً، ولَـحِقَ بالمَشـرِقِ، وتَكَـرَّرَت رِحلَتُـهُ إِلَى أَن حَلَّ بالدِّيَار المِصريَّةِ» انتَهى[1] .

❑ ❑ ❑

قُلتُ: أَصلُ هَذِهِ الوَاقعَة أَنَّ العَلَّامَةَ الحَافِظَ النَّحوِيَّ أَبَـا جَعفَـر الأَندَلُسـيَّ أَحمَدَ بنَ إِبرَاهِيم بـنِ الـزُّبَير (ت٧٠٨) جَـرَت لَـهُ مِحَـنٌ، وابـتِلاءَاتٌ مَـعَ شُـيُوخ مِصـرِهِ[2]، ومِنهُم العَلَّامَةُ (أَبو جَعفَر ابـنِ الطَّبَّـاع) (ت٦٨٠)، أَوجَبَـت وَحشَـةً بَينَهُمَـا، وكِلَاهُـمَـا ثِقَةٌ فَاضلٌ، وهُـمَـا شَيخَا أَبي حَيَّانَ .

---

(١) انظُر: «الدُّرَرَ الكَامنَة» (٦/ رقم٢١٧٩)، وإِنَّمَـا ذَكَرَ الحَافظُ هَذِهِ الوَاقعَـةَ؛ لبَيَـان سَببِ وُصُول أبي حَيَّان إلى مِصرَ، ولـمَـا فيهَا مِن العِبرَةِ .

(٢) قَالَ المُؤرِّخُ المُرَّاكشـيُّ (ت٧٠٢) في كتَابـهِ «الـذَّيلِ والتَّكمِلَـة لكتَـابي المَوصُـول والصِّلَة» (١/ ٢٣٥-٢٣٦) - وهُوَ شَيخُهُ إِجَازَةً- : «وهُوَ - الآنَ- مُتَصَدِّرٌ لإقرَاءِ كتَـاب الله تعَالى، وإسمَـاع الحَديثِ، وتَعليم العَربيَّة، وتَدريس الفِقهِ، عَامِرًا بـذَلكَ عَامَّـةَ نَهَـارِه، عَاكفًـا عَلَيهِ، مُثابِرًا علَى إفَادَةِ العِلمِ، ونَشـرِهِ، انفرَدَ بذَلكَ في بَلَدِهِ قَاعِدَةِ جَزيرَةِ الأَنـدَلُسِ، وصَـارَتِ الرِّحلَةُ إِلَيهِ» .

قَالَ: «**وانجَرَّت إِلَيهِ مُطَالَباتٌ أَصلُها الحسَدُ، الَّذي لا يَكَادُ يَسلَمُ مِنهُ إِلَّا مَن عَصَمَهُ اللهُ مِن غَائلَتِهِ، وسُوءِ مَغَبَّتِه؛ أَدَّتهُ إِلَى التَحَوُّل عَن وطَنِه تَـارَاتٍ، أَو إِلَى التَّخَامُـلُ، والانقِبَـاضِ بـهِ مَرَّاتٍ**، واللهُ ينفَعُه، ويُدافعُ عَنهُ» انتَهَى المُرَادُ .

فَانتَصَرَ أبو حَيَّانَ وهُوَ في أَوَّل **"حَدَاثَةِ شَبَابِهِ"** لِشَيخِهِ (ابنِ الزُّبَير)، وبَالَغَ في الطَّعنِ في شَيخِهِ الآخَر (ابنِ الطَّبَّاعِ)؛ حَتَّى إنَّهُ كَذَّبَ روَايَاتِهِ!، وتَصَدَّى للتَّأليفِ فِيهِ ! .

وهَـذِهِ زَلَّـةٌ مِن أَبي حَيَّانَ مَا كَانَ لَهُ أَن يَفعَلَهَا - غَفَرَ اللهُ لَهُ- :

فَأبو جَعفَر أَحمَدُ بنُ عَليٍّ ابنُ الطَّبَّاعِ الرُّعَينيُّ الأَندَلُسيُّ (ت٦٨٠) هُوَ **"شَيخُ القُرَّاءِ بغَرنَاطَةَ"** [(١)]، وهُوَ **"ثِقَةٌ"** لَيسَ بكَذَّابٍ في الرِّوَايَةِ ! .

قَالَ ابنُ الجَزَريِّ: «**إمَامٌ حَاذِقٌ مَشهُورٌ، نَبيلٌ صَالِحٌ**» [(٢)] .

وبَلَغَت حِدَّةُ الشَّبَاب بأَبي حَيَّانَ ذِروَتَهَا؛ حَتَّى شَرَعَ في التَّصنِيفِ في الرَّدِّ عَلَى شَيخِهِ ابنِ الطَّبَّاعِ، وتَكذِيبِهِ !، وأَصلُ الرَّدِّ مَشرُوعٌ، وإنَّمَـا الشُّـنعَةُ في التَّكـذيب، والمُبَالَغَةِ في الحَطِّ .

فمَـا كَانَ مِن السُّلطَانِ إلَّا أَن أَمَرَ بعُقُوبَةِ أبي حَيَّانَ؛ فهَرَبَ إلى المَشرِقِ .

ومَـا هَكذَا يَرُدُّ الطَّالبُ إحسَانَ شَيخِهِ إلَيهِ !؛ قَالَ الذَّهبيُّ في أَبي جَعفَر ابـنِ الطَّبَّاعِ: «**شَيخُ القُرَّاءِ بغَرنَاطَةَ، أَخَذَ عَنهُ القِرَاءَاتِ الإمَامُ أبو حيَّانَ**» [(٣)] .

---

(١) انظُر: «تَاريخَ الإسلَام» (١٥/ ٣٨٣) .

(٢) انظُر: «غَايَةَ النِّهَايَة في طبَقَات القُرَّاء» (١/ ٨٧) .

وقَـالَ المُـؤرِّخُ المُرَّاكشـيُّ (ت٧٠٢) في كتَابـهِ «الـذَّيلِ والتَّكمِلَـة لكتَـابي المَوصُـول والصِّلَة» (١/ ٤٩٣) - وهُوَ شَيخُهُ إجَازَةً- : «وكَانَ مِن أَهل التَّفَنُّن في المعَـارِف، والحِـذق فِيمَـا يَنتَحِلُهُ مِن العُلُوم، حَسَنَ الخُلُق، والخَلق، قَـديمَ النَّجَابَـةِ، بَـرَّزَ في حَدَاثَـةِ سِـنِّهِ عـلَى أَقرَانِهِ، واشتُهر بالذَّكَاء، وتَوَقُّد الخَاطِر، وشُغِف بالعِلم كَثيرًا، وانقَطَعَ إلى خِدمتِـهِ طَـويلًا» انتَهَى المُرَادُ .

(٣) انظُر: «مَعرفَةَ القُرَّاء الكِبَار علَى الطَّبَقَات والأَعصَار» (ص٣٨٢) .

ولا أَدري – والله– هَل دَعَا (**أبو جَعفَر ابنُ الطَّبَّاعِ**) عَـلَى تِلميـذِهِ أَبي حَيَّـانَ – إذ كَذَّبَهُ–، وقَد بَلَغَ (**ابنُ الطَّبَّاعِ**) مِن العُمُر عِتِيًّا يَبُثُّ العِلمَ، ورَأسُ مَالَ العَالِـمِ "**صِدقُـهُ**" ؟! .

وبكُلِّ حَالٍ فَقَـد جَـرَى لأَبي حَيَّـانَ في مُنَاظَرَتِـهِ لابـنِ تَيميَّـةَ مِـن "**كَسـرَةِ الخَاطِرِ**" في بَلَدِهِ الجَديدَةِ مِصـرَ، وبَينَ تَلامِيذِهِ، والرَّاحِلينَ إِلَيهِ، والفَضيحَةِ في عِلمٍ هُوَ رَأسُ مَالـهِ، وسُوقُ تجَارَتِهِ مَا انفَطَرَ لَهُ قَلبُهُ ! .

ولَعَلَّهُ عُوقبَ بـمَـا صَنَعَهُ قَديمًـا في غِرَّةِ شَبَابِهِ بَشيخِهِ ووَالـدِهِ (**أبي جَعفَـر ابنِ الطَّبَّاعِ**)، غَفَرَ اللهُ لَـهُـم جَـميعًا، وتَجَاوَزَ عَنهُم، وأَسكَنَهُم عَاليَ جِنَانِهِ .

[مُنَاقَشَةُ الصَّفَدِيِّ]

وأَمَّا قَولُ الصَّفَدِيِّ: «**لَكِنَّهُ انحَرَفَ عَنهُ فِيمَا بَعدُ، ومَاتَ وهُوَ عَلَى انحِرَافِهِ**» انتَهَى.

فَكَلامٌ غَيرُ دَقِيقٍ لِوَجهَينِ:

الوَجهُ الأَوَّلُ:

أَنَّ الإِمَامَ أَبَا حَيَّانَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - رَاجَعَ مَرثِيَّةً كَتَبَهَا أَحَدُ المِصرِيِّينَ مُحِبِّي ابن تَيمِيَّةَ بَعدَ مَوتِهِ مَحبُوسًا، وفِيهَا ثَنَاءٌ عَظِيمٌ عَلَى شَيخِ الإِسلام ابن تَيمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -، قَالَ الحَافِظُ ابنُ ناصر الدِّينِ: «**فَسَمِعَهَا مِنهُ، وأَقَرَّهُ عَلَيهَا**» انتَهَى[1].

قُلتُ: وهَذَا يَدُلُّ علَى أَنَّ الإِمَامَ النَّحوِيَّ أَبَا حَيَّان فِي آخِرِ الأَمرِ لَانَت عَرِيكَتُهُ، ولَم يَكُن كَمَا كَانَ فِي أَوَّلِ شِدَّةِ الخِصَام، وهَذِهِ طَبِيعَةُ البَشَرِ.

قَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبدِ الهَادِي:

«قَصِيدَةٌ مِن القَصَائِدِ الَّتِي رُثِيَ بِهَا شَيخُ الإِسلَام تَقِيُّ الدِّين ابنُ تَيمِيَّةَ، وهِيَ لِرَجُل جُندِيٍّ بالدِّيَار المِصرِيَّةِ، يُقَالُ لَهُ: بَدرُ الدِّين مُحَمَّدُ بنُ عِزِّ الدِّين أَندَمن المُغِيثِيُّ[2]، **رَجُلٌ فَاضِلٌ، لَهُ مَحفُوظَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وفِيهِ دِيَانَةٌ، وصَلَابَةٌ فِي دِينِهِ.**

---

(١) انظُر: «الرَّدَّ الوَافِرَ» (ص١٢١).

(٢) قَالَ الحَافِظُ ابنُ نَاصر الدِّين: «**قُلتُ:** ونَاظِمُ هَذِهِ القَصِيدَةِ يُقَالُ لَهُ بَدرُ الدِّين ابنُ عِزِّ الدِّين المُغِيثِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -، **وأُرَاهُ: مُحَمَّدَ بنَ عَبدِ العَزِيز بن كَمَالِ الدِّين عَبدِ الرَّحِيم المَارديني الصَّفَّارَ**، وكَانَ وَالِدُهُ عِزُّ الدِّين مِن خَوَاصِّ أَصحَاب الشَّيخ تَقِيِّ=

أَرسَلَهَا وذَكَرَ أَنَّهُ عَرَضَهَا علَى الإِمَام أَبي حَيَّانَ» انتَهى المُرَادُ[1] .

❑ ❑ ❑

الوَجهُ الثَّاني :

أَنَّهُ حَذَفَ طُعُونَه الشَّديدَةَ الكَثيرةَ في ابن تَيميَّةَ مِن تَفسيرِهِ «البَحر المُحيطِ»، ومِن مُختَصَر تَفسيرِهِ المُسمَّى بـ «النَّهر المَادِّ مِن البَحر»؛ ولِهَذَا لا تَجِدُهَا في المَطبُوعِ .

مَعَ نَقلِ تَلامِيذِ أَبي حَيَّانَ، والمُؤَرِّخِينَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَد ذَكَر ابنَ تَيميَّةَ في تَفسِيرِهِ «البَحرِ» بكُلِّ سُوءٍ، وكَذلكَ في مُختَصَرِهِ «النَّهر» .

❑ ❑ ❑

ولَقَد جَهِدَ الكَوثَريُّ، وأَتعَبَ نَفسَهُ، وهُوَ الحَريصُ عَلَى أَن يَجِدَ في مَخطُوطَاتِ تَفسيرِ أَبي حَيَّانَ، طُعُونَهُ الشَّديدَةَ، ورُدُودَهُ الَّتي أَقذَعَ فيهَا في ابنِ تَيميَّةَ بـ "كُلِّ سُوءٍ !"؛ ولَكنَّهُ - وهُوَ خَصمُ ابنِ تَيميَّةَ اللَّدُودِ في المُتَأَخِّرينَ - :

لَم يَجِد إلَّا مَوضِعًا وَاحِدًا في "النَّهر"، لا "البَحرِ" ظَنَّهُ شَيئًا عَظيمًا، وجَدَهُ في نُسخَةٍ، في تَفسِير قَولِهِ تعَالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة/ ٢٥٥]، عَلَى لسَان أَبي حيَّان، مَا لَفظُهُ :

«وقَرَأتُ في كتَاب لأَحمَدَ ابنِ تَيميَّةَ هَذا الَّذي عَاصَرنَاهُ، وهُوَ بخَطِّهِ سَمَّاهُ كتَابَ العَرش إنَّ اللهَ يَجلسُ علَى الكُرسيِّ، وقَد أَخلَى مَكَانًا يَقعُدُ مَعَهُ فيهِ رَسُولُ الله

= الدِّين، وكَتَبَ ابنُهُ بَدرُ الدِّين المَذكُورُ، مُصَنَّفَ الشَّيخ في "الرَّدِّ علَى الرَّافضيِّ" في سِتِّ مُجَلَّداتٍ، هِيَ عِندِي بِخَطِّهِ» انتَهَى مِن «الرَّدِّ الوَافر» (ص١٢١) .

(١) انظُر: «العُقُودَ الدُّرِّية» (ص٤٩٧-٤٩٨) .

- صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وسَلَّمَ-، تَحيَّلَ عَلَيهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الحَقِّ، وكَانَ مِن تَحَيُّلِهِ أَنَّهُ أَظهَرَ أَنَّه دَاعيَةٌ لهُ؛ حتَّى أَخَذَ مِنهُ الكتَابَ !، وقَرَأنَا ذَلكَ فيهِ» انتَهى المَنقُولُ[1] .

❑ ❑ ❑

[الرَّدُّ عَلَى الكَوثريِّ]

قُلتُ: وهَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتي فَرِحَ بهَا الكَوثريُّ مَردُودَةٌ بأُمُورٍ، هِيَ أَحَدَ عَشَرَ أَمرًا، وهَاكَهَا :

الأَمرُ الأَوَّلُ:

هَذِهِ الزِّيَادةُ جَاءَت في بَعض نُسَخِ «النَّهر المَادِّ»، ولَم تَأت في «البَحرِ المُحيطِ»، وأَفَادَ بَعضُ المُعلِّقينَ أَنَّهَا مَوجُودَةٌ في نُسخَةٍ بخَطِّ الأَشمُونيِّ المتَوَفَّى (سنةَ ١١٩٧)، وأَنَّ مُحَقِّقَا كتَاب «النَّهر» صَرَّحَا أَنَّهُمَا في شَكٍّ مِن ضَبطِ هَذِهِ النُّسخَةِ؛ ولهَذَا قَالَا في المُقَدِّمَةِ (١/ ٥) : «**لَسنَا نَدَّعي أَنَّ هَذِهِ النُّسخَةَ مَضبُوطَةٌ**» انتَهَى .

قُلتُ: نُسخَةُ الأَشمُونيِّ نُسخَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ، نُسِخَت بَعدَ أَكثَرَ مِن أَربَعَة قُرُونٍ مِن مَوتِ أبي حَيَّان، وهَذَا مَظِنَّةُ الدَّسِّ، وعَدَمُ الضَّبطِ لطُولِ بُعدِ العَهدِ .

فَالظَّاهرُ أَنَّ هَذِهِ النُّسخةَ الخَطِّيَّةَ، أُدرِجَ فيهَا مِن حَاشيَةِ النُّسخَةِ المَنقُولِ عَنهَا، وفيهَا ذِكرُ ابنِ تَيميَّةَ السَّابقِ، وهَذَا يَقَعُ في النُّسَخ الخَطِّيَّة - كمَا هو مَعلُومٌ عِندَ المُختَصِّينَ-، ولعَلَّ هَذِهِ النُّسخَة هِي الَّتي اعتَمَدَهَا الكَوثريُّ في دَعوَاهُ الزِّيَادَةَ المَذكُورَةَ، وهِيَ نُسخَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ، نُسِخَت بَعدَ مَوتِ أبي حَيَّان بأَربَعَةِ قُرُونٍ .

❑ ❑ ❑

---

(١) مِن حَاشيةِ الكَوثَريِّ علَى «السَّيفِ الصَّقيل» (ص٧٥) .

الأَمرُ الثَّاني:

المَنقُولُ عَنهُ (**مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الحَقِّ**) هُوَ : (التَّاجُ مُحَمَّدُ بنُ عَـلِيِّ بـنِ عَبـدِ الحَـقِّ البَارنبَاريُّ)[1] ، وتَاجُ الدِّينِ المَذكُورُ رَجُلٌ فَاضلٌ، وهُوَ مِن أَهلِ العِلمِ البَارزينَ في وَقتِهِ، مَعدُودٌ في عُلَمَـاءِ الشَّافِعيَّةِ، كَانَ يُلَقَّبُ بـ" طُوَير اللَّيلِ"، وُلِدَ سَـنَةَ (٦٥٤)، وتُوفِّيَ سَنَةَ (٧١٧) - رَحِـمَـهُ اللهُ تَعَالى-[2] .

وقَد أَثنَى عَليهِ شَيخُ الإِسلامِ ابنُ تَيميَّةَ ثَنَاءً بَالغًا؛ فَقَالَ :

«**وقَد حَدَّثَني أَحَدُ أَعيَانِ الفُضَلاءِ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيخَ إبرَاهِيمَ الجَعبَرِيَّ** - رَحمَـةُ اللهِ عَلَيهِ- **يَقُولُ** : «**رَأَيتُ ابنَ عَربِيٍّ، وهُوَ شَيخٌ نَجِسٌ يُكَذِّبُ بكُلِّ كتَاب أَنزَلَهُ اللهُ، وبكُلِّ نَبيٍّ أَرسَلَهُ اللهُ**»، ولَقَد صَدَقَ فِيمَـا قَالَ» انتَهَى[3] .

وقَد سَاقَ الحَافظُ الذَّهَبيُّ إسنَادَهُ بهَذَا النَّقلِ عَن ابنِ تَيميَّةَ؛ فَقَالَ في بَيَانِ كُفر ابنِ عَربِيٍّ :

«وقَد خَطَّ عَلَيهِ الشَّيخُ القُدوَةُ الصَّالحُ إبرَاهِيمُ بنُ مِعضَـادٍ الجَعـبَرِيُّ فِيمَـا **حَدَّثَني بِهِ شَيخُنَا ابنُ تَيمِيَّةَ عَن التَّاجِ البَارنبَاريِّ** أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيخَ إبرَاهيمَ يَذكُرُ ابنَ عَربِيٍّ: «**كَانَ يَقُولُ بقِدَمِ العَالَـم، ولا يُحَرِّمُ فَرجًا**»، وحَكَى عَنهُ ابنُ تَيميَّـةَ أَنَّـهُ قَـالَ

---

(١) هَكَذَا جَاءَ اسمُهُ في «النَّهر المَادِّ مِن البَحر» (١/ ٣٧٢/ تَحقيقِ د. عُمَر الأَسعَد/ ط/ دَار الجِيل الجَديد بَيروت/ ط١/ ١٤١٦-١٩٩٥م) .

(٢) انظُر تَرجَمَتَه: «أَعيَـانَ العَصـر وأَعـوَان النَّصـر » (٤/ ٦١٩-٦٢١)، و«طَبَقَـاتِ الشَّـافعيَّة الكُـبرَى» (٩/ ٢٤٩-٢٥٠)، و«حُسـنَ المحَـاضَرة» (١/ ٥٤٤-٥٤٥)، و«الـدُّرَرَ الكَامنَة» (٥/ رقَم١٦١٥)، و«شَذَرَاتِ الذَّهَب» (٨/ ٨٢) .

(٣) وهِيَ في «مَجمُوعِ الفتَاوى» (٦/ ٥٤٥-٥٨٣)، وطُبعَت مُفرَدةً .

- لَـمَّـا اجتَمَعَ بابنِ عَرَبِيٍّ- : «**رَأَيتُ شَيخًا نَجسًا يُكَذِّبُ بكُـلِّ كتَـاب أَنزَلَـه اللهُ، وبكُلِّ نَبيٍّ أَرسَلَهُ اللهُ**»[1] انتَهَى .

وهَذَا الثَّنَاءُ مِن ابنِ تَيميَّةَ أَنَّ **التَّاجَ البَارنَبَاريَّ (أَحَدُ أَعيَانِ الفُضَلاءِ)** تَعـديلٌ لـهَـذَا الرَّجُل الجَليلِ، وبَيَانٌ لـمَـنـزلَتِهِ، وكِبَرِ شَأنِهِ، وحُسنِ مُعتَقَدِهِ .

وإذَا عَرَفتَ هَذَا: فَإنَّ مَا في النَّقلِ السَّابقِ مِن وَصفِهِ بأَنَّـه: (**تَحيَّـلَ عَـلَى ابـنِ تَيميَّةَ، وكَانَ مِن تَحيُّلِهِ أَنَّهُ أَظهَرَ أَنَّه دَاعيَةٌ لهُ !؛ حتَّى أَخَذَ مِنهُ الكتَابَ !**) .

وَصفٌ لا يَلِيقُ بأَهلِ الفَضلِ، وكُـبَرَاءِ النَّـاس، وأَعيَـانِهِم، وذَوِي الهَيئَـاتِ، والمُروءَاتِ؛ وإنَّمَـا هُوَ فِعلُ أَهلِ الخِسَّـةِ، والـدَّنَاءَةِ، وحَـاشَ لله تَعَـالى أَن يَسـلُكَ العَلَّامَةُ تَاجُ الدِّينِ البَارنَبَاريُّ (ت٧١٧) سَبيلَهُم، أَو يَتَشَبَّهَ بأَخلاقِهِم .

فَـهَـذَا أَمَارَةُ الكَذِب عَلَيهِ، وعَلَى شَيخِهِ، وصَاحبِهِ ابنِ تَيميَّةَ .

❑ ❑ ❑

الأَمرُ الثَّالثُ:

مَعلُومٌ كَثرَةُ خُصُومِ شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ، وشِدَّةِ عِدَائِهِم لَهُ، وسَعيِهِم في النِّكَايَةِ بِهِ، واستِسقَاطِهِ بكُلِّ سَبيلٍ، ومِن أَدنَى ذَلكَ "**الكَذِبُ عَلَيهِ**" .

وقَد صَرَّحَ ابنُ تَيميَّةَ أَنَّهُ قَد كَانَ يُكذَبُ عَلَيهِ في حَيَاتِهِ، بكُتُبٍ، ورَسَائلَ فِيهَا عَقَائدُ مُحَرَّفَةٌ، ولَيسَ هَذَا بمُستَغرَبٍ !؛ بَعدَ ثُبُوتِ الكَذب عَلَى **رَسُول الله في مَقَامِـهِ العَالي** - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ-؛ فَكَيفَ بمَن دُونَهُ؟؛ أَيسلَمُ ؟! .

---

(١) نَقَلَهُ عَن خَطِّ الحَافظِ الذَّهَبيِّ عَلَى نُسخَةِ تَاريخِ الإِسلام لهُ: العَلَّامَةُ أَحمَدُ بنُ عُمَرَ البِقَاعيُّ (ت٨٨٥) في كتَابِهِ النَّافعِ «تَنبيهُ الغَبيِّ إِلَى تَكفير ابنِ عَرَبي» (ص ١٧٨) .

قَالَ ابنُ تَيميَّةَ لنَائبِ السُّلطَانِ بدِمَشقَ سَنَةَ (٧٠٥): «**وكَانَ قَد بَلَغَني أَنَّهُ زُوِّرَ عَلَيَّ كِتَابٌ إِلَى الأَمِيرِ رُكنِ الدِّينِ الجَاشِنكير أُستَاذِ دَارِ السُّلطَانِ؛ يَتَضَمَّنُ ذِكرَ عَقِيدَةٍ مُحَرَّفَةٍ !، ولَم أَعلَم بِحَقِيقَتِهِ؛ لَكِن عَلِمت أَنَّهُ مَكذُوبٌ**» انتَهى[(١)] .

وقَالَ - أَيضًا- :

«**ثُمَّ قُلتُ لِلأَمِيرِ، والحَاضِرِينَ: أَنَا أَعلَمُ أَنَّ أَقوَامًا يَكذِبُونَ عَلَيَّ؛ كَمَا قَد كَذَبُوا عَلَيَّ غَيرَ مَرَّةٍ !**» انتَهى[(٢)] .

إِذَا فَهِمتَ هَذَا؛ وأَنَّهُ قَد زُوِّرَت كُتُبٌ بخِطِّ ابنِ تَيميَّةَ !؛ حَتَّى ظَنَّهَا بَعضُ النَّاسِ مِن تَصَانيفِهِ الَّتي كَتَبَهَا بخَطِّهِ ! - وَليسَ كَذَلكَ! - .

سَقَطَ الاحتجَاجُ بهَذِهِ الحِكَايَةِ؛ فَتَدَبَّر .

❑ ❑ ❑

الأَمرُ الرَّابعُ:

لَو سُلِّمَ بِصِحَّةِ أَن يَكُونَ (مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الحَقِّ) قَد (تَحَيَّلَ!؛ حَتَّى صَارَ في أَصحَابِهِ) يَعنِي: وهُوَ في حَقِيقَةِ الأَمرِ مِن أَعدَائِهِ، وخُصُومِهِ ! :

فَهَذَا - إِن صَحَّ- فَهُوَ لا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ نَقلِهِ المُجَرَّدِ عَن ابنِ تَيميَّةَ؛ فقَد انتَسَبَ إِلى الأَئمَّة الأَعلامِ أَقوَامٌ مخَالِفِينَ لَهم في أُصُول دِينِهم، ونَسَبُوا إِلى أُولئكَ الأَئمَّةِ، مَقَالاتٍ، ونُقُولاتٍ .

والأَئمَّةُ بَرَاءٌ مِنهُم، ومِن عَقَائدِهِم، ومِمَّا يَفتَرُونَهُ عَليهِم، كانتسَاب كَثيرٍ مِن الجَهميَّةِ المُعتَزلَةِ كَـ(بِشرِ بنِ غِيَاثٍ المَرِيسِيِّ رَأسِ الجَهمِيَّةِ، وأَحمَدَ بنِ أَبِي دُؤَاد

---

(١) انظُر: «مَجمُوعَ الفتَاوى» (٣/ ١٦١) .

(٢) انظُر: «مَجمُوعَ الفتَاوى» (٣/ ١٦٢) .

قَاضِي القُضَاةِ) إلى أبي حَنيفَة، وهُوَ بَراءٌ مِنهُم، ومَا كُلُّ مَا يَنسِبُهُ هَؤُلاء إلى أبي حَنيفَةَ، أَو غَيرِه مِن الأَئمَّةِ يَصحُّ عَنهُم[1].

❑ ❑ ❑

الأَمرُ الخَامسُ:

قِصَّةُ تَحَيُّل (مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الحَقِّ) إنَّمَا تَصِحُّ مَعَ البَاطنيَّةِ الزَّنَادقَةِ، الَّذِينَ لَهُم مَذهَبٌ بَاطِنٌ، يتَسَارُّونَ بِهِ، ويُخفُونَهُ إلَّا عَمَّن وَثِقُوا بِهِ بَعدَ اختبَارِهِم لَهُ.

ولَو كَانَ ابنُ تَيميَّةَ يَفعَلُ ذَلكَ مَا كَانَ سُجِنَ، ولا أُوذِيَ، هُوَ وإِخوَانُهُ، وأَصحَابُهُ في مِحَنٍ عَظيمَةٍ جِدًّا.

ولَرَضِيَ بهَذَا خُصُومُهُ؛ فَإِنَّهُ مَا أَزعَجَهُم مِنهُ إلَّا جَهرُهُ بمَا يَعتَقِدُ، ورَدُّهُ عَلَيهِم جِهَارًا، وعَلَى شُيُوخِهم، وانتشَارُ ذَلكَ عَنهُ في البُلدَانِ.

وهَا هُوَ وقَد مَنَعَهُ السُّلطَانُ مِن الفَتوى في **"مَسأَلَةِ الحَلِفِ بالطَّلاقِ"**، ونُودِيَ بذَلكَ، وعُقِدَ لَهُ مَجلسٌ خَرَجُوا فِيهِ بأَمر السُّلطَانِ.

قَالَ تِلميذُهُ الإِمَامُ ابنُ عَبدِ الهَادي:

«ثُمَّ إنَّ الشَّيخَ عَادَ إلى الإفتَاءِ بذَلكَ، وقَالَ: لا يَسَعُني كِتمَانُ العِلمِ!» انتهَى[2].

---

(١) انظُر: «الفَتَاوَى الكُبرَى» (٦/ ٨٦-٨٧).

(٢) انظُر: «العُقُود الدُّرِّية» (ص٣٤١).

وهَذَا فِقهٌ دَقيقٌ؛ فَإِنَّهُ غَلَبَ عَلَى عِلمِهِ أَنَّ سُكُوتَهُ فِيهِ ضَيَاعُ الحَقِّ، الَّذي لا يَقُومُ بِهِ غَيرُهُ، وإِنَّمَا الطَّاعَةُ في المَعروفِ، وقَولُ الحَاكم لا يُسقِطُ الخِلافَ اتِّفَاقًا مَعَ ظَاهرِ قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران/ ١٨٧]، وقَولِهِ عَزَّ شَأنُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة]؛ فاحتَمَلَ الأَذَى لذَلكَ؛ فتدَبَّر.

وجَرَت أُمُورٌ عَظيمَةٌ، وسُجِنَ لذَلكَ .

أَفَتُصَدِّقُ - أَيُّها الحَصيفُ الفَهِمُ - أَنَّ مَن هَذَا مَذهَبُهُ، وتِلكَ طَريقَتُهُ، وسَجِيَّتُهُ يتَحَيَّلُ (عَلَيهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الحَقِّ، وكَانَ مِن تَحَيُّلِهِ أَنَّهُ أَظهَرَ أَنَّه دَاعيَةٌ لهُ!؛ حتَّى أَخَذَ مِنهُ الكتَابَ !) .

إلَّا أَن يَكُونَ عَلَى حَدِّ قَول القَائلِ :

فَإن لَم نَجِد فِيكَ مِن مَغمَزٍ سَلَكنَا إِلَيكَ طَرِيقَ الكَذِب!

❑ ❑ ❑

الأَمرُ السَّادسُ:

مِمَّا عُرِفَ بِهِ ابنُ تَيميَّةَ أَنَّهُ كَانَ يَجهَرُ بمَا يَعتَقِدُ، ولا يُخفِيهِ .

ولا يَكتُمُ سَائلًا سَأَلَهُ في بَاب العَقَائدِ، ونَحوهَا جَوَابًا؛ ولِهَذَا قَالَ: «أَفَيَسَعُني في دِيني أَن أَكتُمَهُ العِلمَ، وقَد قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- : «مَن سُئِلَ عَن عِلمٍ يَعلَمُهُ؛ فَكَتَمَهُ أَلجَمَهُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِن نَارٍ»[1] .

وقَالَ - أَيضًا- : «وأَمَّا الكُتُبُ فَمَا كَتَبت إِلَى أَحَدٍ كِتَابًا ابتِدَاءً أَدعُوهُ بِهِ إِلَى شَيءٍ مِن ذَلِكَ وَلَكِنِّي كَتَبت أَجوِبَةً أَجَبت بِهَا مَن يَسأَلُني: مِن أَهلِ الدِّيَارِ المِصرِيَّةِ، وغَيرِهِم» انتَهى[2] .

❑ ❑ ❑

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ: أَخرَجَهُ أَحمَدُ في «مُسنَدِهِ» (٢/ ٢٦٣و٢٩٦و٣٠٥)، وأبو دَاودَ في «سُنَنِهِ» (٣٦٥٨)، والتِّرمذيُّ في «سُنَنِهِ» (٢٨٤٠)، وابنُ مَاجَة في «سُنَنِهِ» (٢٦١)، وغَيرُهُم مِن حَديثِ أَبي هُريرَةَ - رَضيَ اللهُ عَنهُ-.

(٢) سَيأتي المَطلبُ الحَادي عَشَرَ في هَذَا، وهُنَاكَ تَجِدُ نُقُولًا أُخرَى .

الأَمرُ السَّابعُ:

"مَسألَةُ الجُلُوسِ، والإقعَادِ عَلَى العَرشِ"، مَسألَةٌ مَشهُورَةٌ، قَالَهَا مُجَاهِدٌ (ت١٠٤) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-، وتنَاقَلَهَا الأَئمَّةُ الكبَارُ المُتَقدِّمونَ مِن المُفَسِّرينَ، وغَيرِهِم؛ فعَلَى مَن يُشَنِّعُ الجَاهِلُ ؟ .

وهَذِهِ المَسألَةُ مِن المَسَائلِ المَشهُورَةِ، ولَيسَ فيهَا إلَّا أَثَرُ مُجَاهِدٍ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- في تَفسير **"المَقَام المَحمُودِ"**، وقَد سُئلَ الإِمَامُ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ (ت٢٤١) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- عَن حَدِيثِ مُجَاهِدٍ: في «**يُقعِدُ مُحَمَّدًا عَلَى العَرشِ**»؛ فَقَالَ: «**قَد تَلَقَّتهُ العُلَمَاءُ بالقَبُول، نُسلِّمُ الخَبَرَ، كَمَا جَاءَ**» انتَهى[1] .

وقَالَ شَيخُ الإسلَام ابنُ تَيميَّةَ :

«**حَديثُ "قُعُودِ الرَّسُولِ" - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- عَلى العَرشِ، رَوَاهُ بَعضُ النَّاس مِن طُرُقٍ كَثيرَةٍ مَرفُوعَةٍ، وهِيَ كُلُّهَا مَوضُوعَةٌ .**

وإنَّمَا الثَّابتُ أَنَّهُ عَن مُجَاهِدٍ، وغَيرِهِ مِن السَّلَفِ .

وكَانَ السَّلَفُ، والأَئمَّةُ يَروُونَهُ، ولا يُنكِرُونَهُ، ويتَلَقَّونَهُ بالقَبُولِ» انتَهى[2] .

❑ ❑ ❑

وقَد حَكَى هَذَا القَولَ الإِمَامُ الكَبيرُ أبو جَعفَر ابنُ جَرير الطَّبَريُّ (ت٣١٠) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى- في «تَفسِيرِهِ» عِندَ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا

---

(١) انظُر: «إبطَالَ التَّأويلَات» (ص٤٨٠) .

وثَبَتَ عَن مُجَاهِدٍ - أَيضًا- تَفسيرُ المَقَامِ بالشَّفَاعَةِ .

(٢) انظُر: «دَرءَ تَعَارض النَّقل والنَّقل» (٥/ ٢٣٧) .

﴿مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء]، وهُوَ قَولٌ مُعتَبَرٌ عِندَ أَهلِ العِلمِ هُوَ القَولُ الثَّاني عِندَ المُفَسِّرينَ[1] في تَفسير الآيَة :

قَالَ ابنُ جَرِيرٍ : «**وقَالَ آخَرُونَ: بَل ذَلكَ المَقَامُ المَحمُودُ الَّذِي وَعَدَ اللهُ نَبيَّهُ أَن يَبعَثَهُ إيَّاهُ، هُوَ أَن يُقَاعِدَهُ مَعَهُ عَلَى عَرشِهِ** .

ذِكرُ مَن قَالَ ذَلكَ :

حَدَّثَنا عبَّادُ بنُ يَعقُوبَ الأَسَديُّ، قالَ: ثَنا ابنُ فُضَيل، عَن لَيثٍ، عَن مُجَاهِدٍ، في قَولِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء]، قَالَ: «**يُجلِسُهُ مَعَهُ علَى عَرشِهِ**» .

ثُمَّ رَجَّحَ ابنُ جَرِيرٍ أَنَّ "**المَقَامَ المَحمُودَ**" **هُوَ الشَّفَاعَةُ المَشهُورَةِ في الأَحَاديثِ** .

إِلَى أَن قَالَ :

«**وهَذَا وإن كَانَ هُوَ الصَّحيحُ مِن القَولِ في تَأويلِ قَولِهِ:** ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء]؛ لِمَا ذَكَرنَا مِن الرِّوَايَة عَن رَسُول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ-، وأَصحَابِهِ، والتَّابِعِينَ؛ **فإنَّ مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ مِن أَنَّ اللهَ يُقعِدُ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ- عَلَى عَرشِهِ، قَولٌ غَيرُ مَدفُوعٍ صِحَّتُهُ، لا مِن جِهَةِ خَبَرٍ، ولا نَظَرٍ؛ وذَلكَ لأَنَّه لا خَبَرَ عَن رَسُول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ-، ولا عَن أَحَدٍ مِن أَصحَابِهِ، ولا عَن التَّابِعِينَ بإِحَالَةِ ذَلكَ**» .

---

(١) انظُر: «زَادَ المَسير في عِلم التَّفسير» (٣/ ٤٧) .

قَالَ :

«**فقَد تَبيَّنَ إذًا بمَا قُلنَا أَنَّه غَيرُ مُحَالٍ في قَولِ أَحَدٍ مِمَّن يَنتَحِلُ الإسلامَ مَا قَالهُ مُجَاهدٌ مِن أَنَّ اللهَ تبَارَكَ، وتعَالى يُقعِدُ مُحَمَّدًا علَى عَرشِهِ**» انتَهَى المُرَادُ[1] .

❑ ❑ ❑

ومِمَّا يُحتَجُّ بِهِ عَلَى غَرَابَة هَذِهِ الحِكَايَةِ، ودَسِّهَا، ووَضعِهَا عَلَى أَبي حَيَّانَ :

أَنَّ أبا حَيَّانَ قَد ذَكَرَ في «تفسيرِهِ»[2] قَولَ مُجَاهدٍ، ونَقَلَ قَولَ مَن يُثبتُهُ، ثُمَّ نَقَلَ عَن الوَاحديِّ[3] تَأويلَهُ .

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى اطِّلاعِهِ عَلَى مَا قِيلَ في هَذِهِ المَسأَلَةِ؛ فَكيفَ يَجعَلُهَا مِمَّا قَالَهُ ابنُ تَيميَّةَ ؟!، وأَنَّهُم تَحَيَّلُوا في إِخرَاجِ الكِتَاب الذِّي فِيهِ قَولُهُ هَذَا ؟! .

وأبو حَيَّانَ يَعلَمُ أَنَّهَا قَولُ مُجَاهدٍ، وغَيرِهِ، ونَقَلَ قَبُولَهَا عَن الطَّبريِّ عَن النَّقَّاشِ عَن أَبي دَاوُدَ السِّجِستَانيِّ أَنَّهُ قَالَ: «**مَن أَنكَرَ هَذَا الحَدِيثَ؛ فَهُوَ عِندَنَا مُتَّهَمٌ، مَا زَالَ أَهلُ العِلمِ يُحَدِّثُونَ بِهَذَا**» .. إلى آخر مَا جَاءَ في «تَفسيرِهِ» .

وهَذَا دَليلٌ ظَاهرٌ أَنَّ المَنقُولَ في الحِكَايَةِ عَن (مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الحَقِّ)؛ إِنَّمَا هُوَ مِمَّا دُسَّ عَلَى أبي حَيَّانَ في كتَابِهِ «النَّهر» في بَعضِ النُّسَخ الخَطِّيَّةِ؛ فَتَدَبَّر .

---

(١) انظُر: «جَامِعَ البَيَانِ في تَأويل القُرآن» (١٧/ ٥٢٩-٥٣٣) .

(٢) انظُر: «البَحرَ المُحيطَ في التَّفسير» (٧/ ١٠٠-١٠٢)، و «النَّهرَ المَادَّ مِن البَحر» (٣/ ٥٩٢) .

(٣) قَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَر في «فَتحِ البَاري» (١١/ ٤٢٦-٤٢٧): «**وبَالَغَ الوَاحِدِيُّ في رَدِّ هَذَا القَول**» انتَهَى، **قُلتُ**: وصَدَقَ فَقَد سَلَكَ الوَاحِدِيُّ مَسلَكَ (بِشرٍ المَريسيِّ) في تَعطِيلِ، وتَحريفِ قَولِ مُجَاهدٍ، وأَتَى باعتِرَاضَاتٍ، وإِلزَامَاتٍ وَاهيَةً كُلُّهَا قَائمَةٌ عَلَى تَشبيهِ صِفَاتِ البَاري، وأَفعَالِهِ بِصِفَاتِ خَلقِهِ، وأَفعَالِهِم، ثُمَّ التَّشنيعُ بنَفي ذَلكَ ! .

الأَمرُ الثَّامِنُ:

لَـم أَجِـد - الآنَ - "**كتَابَ العَرش**" المَذكُورَ، الَّذي فِيهِ الكَلامُ عَلَى "**مَسـأَلَةِ إِقعَادِ رَسُولِ الله** - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ - **عَلَى العَرشِ**"، وأَقصَـى مَـا يُوجَدُ اليَومَ، وهُوَ الَّذي ذكَرَهُ تَلاميذُ شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ في "مُصَنَّفَاتِهِ": رسَالَةٌ، وفَتوًى مَعرُوفَةٌ باسمِ «**الرِّسَالَةُ العَرشيَّةُ**»[1]، ولَيسَ فيهَا هَذَا المَنقُولُ.

❑ ❑ ❑

الأَمرُ التَّاسعُ:

لَيسَ في هَذَا النَّقل لَعنُ أَبي حَيَّانَ لابنِ تَيميَّةَ، ولا كَلِمَـةٌ وَاحـدَةٌ تَـدُلُّ عـلَى اللَّعنِ المَزعُومِ، أَو مَعنَاهُ؛ فَضلًا عَن مُلازَمَتِهِ!.

وفي هَذَا نَقضٌ لكَلامِ التَّقيِّ السُّبكيِّ الآتي - إن شَاءَ اللهُ تَعَالى -.

❑ ❑ ❑

الأَمرُ العَاشرُ:

كَانَ ابنُ تَيميَّةَ يَكتُبُ الكُتُبَ، والرُّدودَ، والفَتَاوى؛ حَتَّـى في سِـجنِهِ!، ويَـرُدُّ علَى كُلِّ شُبهَةٍ برُدُودٍ أَعجَزَت مُخَالفيهِ، ومَا كَانَ ليَتَخَفَّى بكتَاب، أَو يَكتُمَهُ، بَل كَانَ يَنشُرُ مَا يَقُولُهُ، ومَا يَكتُبُهُ، ويَعُدُّ ذَلكَ مِن "**عَظيم نِعمَةِ الله تعَالى**" علَيهِ.

كَتَبَ في سِجنِهِ هَذِه الورَقَةَ قُبَيلَ مَوتِهِ:

«ونَحنُ ولله الحَمدُ، والشُّكرُ في نِعَمٍ عَظِيمَةٍ تَتَزَايدُ كُلَّ يَومٍ، ويُجَدِّدُ اللهُ تَعَـالَى مِن نِعَمِهِ نِعَمًـا أُخرَى.

---

(١) وهِيَ في «مَجمُوعِ الفتَاوى» (٦/ ٥٤٥-٥٨٣)، وطُبِعَت مُفرَدةً في المَطبَعَة السَّـلفيَّة بالقَاهرَة (الطَّبعَة الأُولى ١٣٩٩)، وطُبِعَت - أَيضًا - بالمَطبَعَة المُنيريَّة، وبدَار العُلُوم العَربيَّة، وبدَار ابن خُلدُون.

و"خُرُوجُ الكُتُبِ" كَانَ مِن أَعظَمِ النِّعَمِ[1]؛ فَإِنِّي كُنتُ حَرِيصًا عَلَى خُرُوجِ شَيءٍ مِنهَا لتَقِفُوا عَلَيهِ، وهُم كَرِهُوا خُرُوجَ "الأَخنَائِيَّةِ"؛ فَاستَعمَلَهُم اللهُ تَعَالَى في إِخرَاجِ الجَمِيعِ !، وإِلزَامِ المُنَازِعِينَ بِالوُقُوفِ عَلَيهِ[2]، وبِهَذَا يَظهَرُ مَا أَرسَلَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ مِن الهُدَى، ودِينِ الحَقِّ .

فَإِنَّ هَذِه المَسَائِلَ كَانَت خَفِيَّةً علَى أَكثَرِ النَّاسِ؛ فَإِذَا ظَهَرَت فَمَن كَانَ قَصدُهُ الحَقَّ هَدَاهُ اللهُ، ومَن كَانَ قَصدُهُ البَاطِلَ قَامَت عَلَيهِ حُجَّةُ اللهِ، واستَحَقَّ أَن يُذِلَّهُ اللهُ، ويُخزِيهِ[3] .

ومَا كَتَبتُ شَيئًا مِن هَذَا ليُكتَمَ عَن أَحَدٍ، ولَو كَانَ مُبغِضًا !» انتَهَى[4] .

❑ ❑ ❑

قَالَ تِلمِيذُهُ الإِمَامُ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَد ابنِ عَبدِ الهَادِي (ت٧٤٤) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - : «وهَذِهِ "الوَرَقَةُ" كَتَبَهَا الشَّيخُ، وأَرسَلَهَا بَعدَ خُرُوجِ الكُتُبِ مِن عِندِهِ بِأَكثَرَ مِن ثَلَاثَةِ أَشهُرٍ في شَهرِ شَوَّالٍ قَبلَ وَفَاتِهِ بِنَحوِ شَهرٍ ونِصفٍ» انتَهَى[5] .

❑ ❑ ❑

---

(١) تَأَمَّل هَذَا .

(٢) تَأَمَّل هَذَا .

(٣) تَأَمَّل هَذَا .

(٤) اللهُ أَكبَرُ .

(٥) «العُقُودَ الدُّرِّيَةَ» (ص٣٨٢-٣٨٤) .

الأَمرُ الحَادي عَشَرَ:

كَانَ العَلَّامَةُ أَبُو حَيَّانَ النَّحويُّ حَريصًا عَلَى النَّصِيحَةِ، والتَّحذيرِ مِن أَهلِ البدَعِ، والضَّلالِ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَيُسَمِّيهِم بأَسمَائِهِم، ويُعِيِّنُهُم .

ومِن ذَلكَ قَولُهُ في تَفسيرِ قَولِهِ تَعَالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة/ ١٧] :

«ومِن بَعضِ اعتِقَادَاتِ النَّصَارَى: استَنبَطَ مَن تَسَتَّرَ بالإِسلَامِ ظَاهِرًا !، وانتَمَى إِلَى الصُّوفِيَّةِ، حُلُولَ الله تَعَالَى في الصُّوَرِ الجَمِيلَةِ، ومَن ذَهَبَ مِن مَلَاحِدَتِهِم إِلَى القَولِ بِالاتِّحَادِ، والوَحدَةِ :

كَالحَلَّاجِ، والشَّوذِيِّ، وابنِ أَحلَى، وابنِ العَرَبِيِّ - المُقِيمِ كَانَ بِدِمَشقَ-، وابنِ الفَارِضِ، وأَتبَاعِ هَؤُلَاءِ كَابنِ سَبعِينَ، والتُّستَرِيِّ تِلمِيذِهِ، وابنِ مُطَرِّفٍ - المُقِيمِ بِمُرسِيَّةَ-، **والصَّفَّارِ** - المَقتُولِ بِغِرنَاطَةَ-، **وابنِ اللَّبَّاجِ، وأَبُو الحَسَنِ** المُقِيمُ كَانَ بِلُورَقَةَ-، **ومِمَّن رَأَينَاهُ يُرمَى بِهَذَا المَذهَبِ المَلعُونِ :**

العَفِيفُ التِّلِمسَانيُّ، ولَهُ في ذَلِكَ أَشعَارٌ كَثِيرَةٌ، **وابنُ عَيَّاشٍ المَالِقِيُّ الأَسوَدُ الأَقطَعُ** - المُقِيمُ كَانَ بِدِمَشقَ-، **وعَبدُ الوَاحِدِ بنُ المُؤَخَّرِ** - المُقِيمُ كَانَ بِصَعِيدِ مِصرَ-، **والأَيكِيُّ العَجَمِيُّ** - الَّذِي كَانَ تَوَلَّى المَشيَخَةَ بَخَانِقَاهِ سَعِيدِ السُّعَدَاء بالقَاهِرِ مِن دِيَارِ مِصرَ-، **وأَبُو يَعقُوبَ بنُ مُبَشِّرٍ** - تِلمِيذُ التُّستَرِيِّ المُقِيمُ كَانَ بِحَارَةِ زُوَيلَةَ- .

وإِنَّمَا سَرَدتُ أَسمَاءَ هَؤُلَاءِ نُصحًا لِدِينِ اللهِ[1] - يَعلَمُ اللهُ ذَلكَ -، وشَفَقَةً عَلَى ضُعَفَاءِ المُسلِمِينَ؛ ولِيَحذَرُوا؛ **فَهُم شَرٌّ مِنَ الفَلَاسِفَةِ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ اللهَ تَعَالَى، ورُسُلَهُ، ويَقُولُونَ بِقِدَمِ العَالَمِ، ويُنكِرُونَ البَعثَ .**

وقَد أُولِعَ جَهَلَةٌ مِمَّن يَنتَمِي لِلتَّصَوُّفِ بِتَعظِيمِ هَؤُلَاءِ، وادِّعَائِهِم أَنَّهُم صَفوَةُ اللهِ، وأَولِيَاؤُهُ !! .

والرَّدُّ عَلَى النَّصَارَى، والحُلُولِيَّةِ، والقَائِلِينَ بِالوَحدَةِ هُوَ مِن عِلمِ أُصُولِ الدِّينِ» انتَهَى[2] .

❑ ❑ ❑

فَتَأَمَّل هَذَا النُّصحَ العَظِيمَ للإِسلامِ والمُسلِمِينَ، والتَّحذِيرَ مِن هَؤُلاءِ المَلاحِدَةِ المُتَظَاهِرِينَ بالتَّصَوُّفِ، وعَلَى رَأسِهِم ابنُ عَربِيٍّ الذَّي يُواليهِ سَائرُ القَائِمِينَ بالفِتنَة عَلى ابنِ تَيميَّةَ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي .

---

(١) وهَذَا مِن أَعظَمِ المَقَاصِدِ الشَّرعيَّة، الَّتي خَلَّطَ فيهَا نَاسٌ في عَصرنَا؛ حَتَّى جَعَلُوا **"تَسمِيَةَ أَهلِ البِدَعِ، والمُخَالفَاتِ"** مِمَّا يُنَافي الحِكمَةَ الشَّرعيَّةَ !، ويُضَادُّ النَّصيحَةَ !، ولا يَفعَلُهُ إِلَّا أَهل التَّصنيفِ ! بَينَ النَّاس؛ فَسُبحَانَ الله كَيفَ أَدخَلَ أَهلُ البِدَعِ، والتَّحَزُّبَات السِّياسيَّة هَذَا الفِكرَ الضَّالَّ إلى بَعضِ الدُّعَاةِ؛ حَتَّى أَلجَمُوهُم عَن الأَمر بالمَعروفِ، والنَّهي عَن المُنكَر، بَل جَعَلُوهُم أَعدَاءً لِمَن أَمَرَ بالمَعروفِ، أَو نَهَى عَن المُنكَر؛ ففَارقُوا في هَذَا نَهجَ سَلَفِ الأُمَّة، وطَرِيقَ أَهل السُّنَّةِ، **وهَل ابتُلِيَ ابنُ تَيميَّةَ، وسُجِنَ إِلَّا لأَجل الرَّدِّ عَلَى المُخَالِفِينَ بأَسمَائِهِم، وأَعيَانِهِم ؟ .**

(٢) «البَحرَ المُحِيطَ في التَّفسير» (٤/ ٢١٠)، ونَقَلَ هَذَا النَّقلَ العَلَّامَةُ أَحمَدُ بنُ عُمَرَ البِقَاعيُّ (ت٨٨٥) في كتَابِهِ النَّافعِ: «تَنبيهُ الغَبيِّ إِلَى تكفير ابنِ عَرَبي» (ص١٥٦-١٥٧) .

ومِثلُ هَذا النَّقلِ النَّافعِ سَيفٌ صَارمٌ عـلى رقَـاب خُصُـوم ابـن تَيميَّـةَ مِـن المُتَعَصِّبَةِ الأَشَاعرةِ الكُلَّابيَّةِ؛ فإنَّهُم يُوَالُـونَ هَـؤُلاء المُلاحِـدَةَ، ويُـدَافعُونَ عَـنهُم، ويَكرَهُونَ الكَلامَ فِيهِم .

بَل مَا قَامَت الفِتَنُ المِصريَّةُ عَلَى ابنِ تَيميَّةَ إلَّا بكَلامِهِ في ابنِ عَـربيٍّ، وطَائفَتِـهِ المُلحِدَةِ؛ حَتَّى قَامَ عَليهِ الصُّوفيُّ - الغَالي في ابنِ عَربيٍّ- نَصـرٌ المَنبجيُّ، وعِصَـابتُهُ، والجَاشِنكير؛ حَتَّى سُجِنَ في مَصر سَنَةَ (٧٠٩) .

قَالَ ابنُ عَبدِ الـهَـادي :

«وأَقَامَ بِمصـرَ يُقرىءُ العِلمَ، ويَجتَمعُ عِندَهُ خَلـقٌ **إلَى أَن تكَلَّـمَ في الاتِّحاديَّـة القَائِلينَ بوَحدَةِ الوُجُودِ، وهُم ابنُ سَبعِينَ، وابنُ عَرَبيٍّ، والقُونَويُّ، وأَشبَاهُهُم .**

فتَحَزَّبَ عَلَيهِ صُوفيَّةٌ، وفُقَرَاءُ، وسَعَوا فِيهِ، وأَنَّهُ تَكَلَّمَ في صَفوَةِ الأَولِيَاءِ! [(١)] ؛ فعُمِلَ لَهُ مَحفَلٌ، ثُمَّ أَخرَجُوهُ علَى البَرِيدِ، ثُمَّ رَدُّوهُ عـلَى مَرحلَـةٍ مِـن مِصـر، **ورَأَوا مَصلَحَتَهُم في اعتِقَالِهِ؛ فسَجَنُوهُ في حبس القُضَاةِ سَنَةً ونِصفًا**» انتَهَى [(٢)] .

---

(١) «**واجتَمَعَ خَلقٌ كَثيرٌ مِن أَهل الخَوَانقِ، والرُّبَطِ، والزَّوَايَا، واتَّفَقُوا عـلَى أَن يَشـكُو الشَّيخَ إِلَى السُّلطَان؛ فطَلَعَ مِنهُم خَلقٌ إِلَى القلعَةِ، وكَانَ مِنهُم خَلقٌ تَحـتَ القَلعَـةِ!؛ فَكَانَـت لَـهُم ضَجَّةٌ شَدِيدَةٌ !؛ حَتَّى قَالَ السُّلطَانُ: مَا لِـهَؤُلَاءِ ؟!؛ فقِيلَ لَهُ: هَؤُلَاءِ كُلُّهُم قَد جَـاءُوا مِن أَجل الشَّيخ تَقِيِّ الدِّين ابنِ تَيمِيَّةَ يَشكُونَ مِنهُ، ويَقُولُونَ: إِنَّه يَسُبُّ مَشَايخَهُم، ويَضَعُ مِن قَدرِهِم عِندَ النَّاس، واستَغَاثُوا مِنهُ، وأَجلَبُوا عَلَيهِ، ودَخَلُوا علَى الأُمَرَاءِ في أَمرِهِ، ولَـم يُبقُـوا مُـمكنًا**» انتَهَى مِن «العُقُودِ الدُّرِّيةِ» (ص٢٨٣) .

تَأَمَّل كَيفَ يُثِيرُونَ الفِتَنَ، ويُؤَجِّجُـونَ نَـارَهَـا ! .

(٢) «العُقُودَ الدُّرِّيةَ» (ص٢١٣-٢١٤) .

وقَد كَانَ قِيَامُ الأشعَرِيَّة الكُلَّابيَّةِ عَلَى شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ قِيَامًا عَظيمًا، وفي مُقَابلِهِ سُكُوتُهُم، أَو ضَعفُ إنكَارِهِم عَلَى مَّن هُم أَعظَمُ غَلَطًا مِن ابنِ تَيميَّةَ - عَلَى حَدِّ حُكمِهِم - ! .

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى خَلَلٍ كَبيرٍ، وتَنَاقُض فَاضحٍ إن كَانَ القَصدُ الأَمرَ بالمَعرُوفِ، والنَّهيَ عَن المُنكَرِ .

وأَيُّ مُنكَرٍ أَعظَمُ مِن **إِلحَادِ غُلاةِ الصُّوفيَّةِ أَربَاب وِحدَةِ الوُجُودِ، والحُلُولِ، والاتِّحَادِ كَابنِ عَربيٍّ** (ت٦٣٨)، **وابنِ الفَارضِ** (ت٦٣٢)، **وابنِ سَبعينَ** (ت٦٦٩)، **وقَبلَهُم الحَلَّاجُ** (ت٣٠٩)، **وشِيعَتُهُ ؟** .

مَاذَا بقيَ مِن دِينِ رَسُول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ، وعَلَى آلِهِ، وسَلَّمَ -، **إن قَامَ الظَّالِمُ لنَفسهِ عَلَى ابنِ تَيميَّةَ، وسَكَتَ عَن هَؤُلاء المَلاحِدَةِ المُفسدِينَ ؟! .**

أَينَ الغَضَبُ لدِينِ الله تَعَالى ؟ .

أَلَيسَ كُفرُ هَؤُلاءِ أَعظَمَ مِن كُفرِ اليَهُودِ، والنَّصَارى ؟ .

فَضلًا عَن الثَّنَاءِ عَلَيهِم، أَو مُسَالَمَتِهم؛ لأَجل المَناصبِ، ولُعَاعَةٍ مِن الدُّنيَا.

❑ ❑ ❑

واقرَأ هَذِهِ "**الفَضيحَةَ المُدَوِّيَةَ!**" الَّتي كَتَبهَا الشَّعرانيُّ - وتَأَمَّل حُجَّتَهُم - :

قَالَ الصُّوفيُّ الغَالي عَبدُ الوَهَّاب الشَّعرَانيُّ (ت٩٧٣) :

«ثُمَّ قَالَ[(١)] :

أَلَا تَرونَ إلى شَيخ الإسلَام تَقيِّ الدِّين السُّبكيِّ - رَحمَهُ اللهُ - **كَيفَ رَدَّ عَلَى المُجَسِّمَةِ، والرَّافضَةِ، وكَتَبَ الأَجوبَةَ العِلميَّةَ في الرَّدِّ علَى ابن تَيميَّةَ ؟! .**

---

(١) [يَعني: شَيخَهم المَخزُوميَّ] .

ولَـم يُنكِر يَومًا مِن الدَّهر[1] ! عَلَى شَيءٍ مِن كَلامِ الصُّـوفيَّةِ ! مـعَ سَمَـاعِهِ، ومُطَالَعَتِهِ لا سِيَّمَـا كَلَامَ الشَّيخ مُحي الدِّين ابـنِ عَـربيٍّ مـعَ شُـهرَةِ كَلَامـهِ في بـلَادِ الشَّامِ؟![2] .

بَل نُقِلَ عَنهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيسَ الرَّدُّ علَى الصُّوفِيَّةِ مِن مَذهَبي»[3] !! .

وكَذلكَ كَانَ يَقُولُ شَيخُ الإسلَام تَاجُ الدِّين ابنُ الفِركَاح الفَزَاريُّ، والإمَـامُ المُجمَعُ علَى جَلالتِهِ، وعِلمِـهِ الشَّـيخُ مُحـي الـدِّين النَّـوَويُّ يَـذكُرُونَ كَرَامَـاتهم في حيَاتهم، وبَعدَ مَـمَـاتِهم - رَضِيَ اللهُ عَنهُم أَجمَعينَ -» انتهى[4] .

❑ ❑ ❑

قُلتُ: وهَذَا كَلامٌ جِدُّ خَطيرٍ، وفِيهِ مِن الحَـرَج عَـلَى السُّـبكيِّ، وغَـيرِهِ شَيءٌ عَظيمٌ كَبيرٌ[5] ؛ فَرَضيَ اللهُ عَن شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ عَلَى مَا قَامَ بِهِ مِن الذَّبِّ عَـن دِينَ الله، وسُنَّةِ رَسُولِهِ، وغَفَرَ اللهُ لَهُ، وأَعلَا مَنزلَتَهُ في عِلِّيينَ .

---

(١) تَأَمَّل هَذَا .

(٢) تَأَمَّل هَذَا .

(٣) تَأَمَّل هَذَا .

(٤) «الأَجوبَةَ المَرضيَّةَ عَن أَئمَّة الفُقَهَاء والصُّوفيَّة» (ص٢٢٣-٢٢٤) .

(٥) ولَعَلَّ التَّقيَّ السُّبكيَّ في آخر الأَمرِ صَرَّحَ بذَمِّ ابنِ عَربيٍّ؛ فَقَـد نَقَـلَ عَنـهُ العَلَّامَـةُ أَحمَدُ بنُ عُمَرَ البِقَاعيُّ (ت٨٨٥) في كتَابِهِ النَّافعِ «تَنبيـهُ الغَبـيِّ إِلَى تَكفـيرِ ابـنِ عَـرَبي» (ص ١٥٧) أَنَّهُ كَتَبَ في بَاب الوَصِـيَّةِ مِـن «شَرحِ المِنهَـاج»: «**ومَـن كَـانَ مِـن هَـؤُلاءِ الصُّـوفيَّةِ المتَأَخِّرينَ كابن عَربيٍّ، وغَيرِهِ؛ فهُم ضُلَّالٌ جُهَّالٌ، خَارجُونَ عَن طَرِيقَة الإسلَام فَضـلًا عَـن العُلَمَـاء**» انتَهَى، **وهَذَا كَلامٌ كَبيرٌ، وهُوَ لا يَدفَعُ جُنحَةَ التَّقصير الحَاصلِ مِـن خُصُـومِ ابـنِ تَيميَّةَ في مُحَارَبةِ هَذهِ النِّحلَةِ المَلعُونَةِ، والقِيَامِ عَلَى أَصحَابهَا بالبيَانِ، والسُّلطَانِ، وإِنزَال سَيفِ الشَّـرعِ فِيهِم، واستِتَابَتهم**؛ ولَـمَّـا قَامَ ابنُ تَيميَّةَ بالحِسبَةِ في هَؤُلاءِ، وفي الرِّفَاعيَّةِ خُذِلَ مِـن=

[الرَّدُّ عَلى التَّقيِّ السُّبكيِّ]

إذَا قَرَأتَ مَا سَبَقَ - وفَهِمتَهُ فَهمًا حَسَنًا - **بَانَ لَكَ أَنَّ قَضيَّةَ المُنَاظَرَةِ بَينَ ابنِ تَيميَّة، وأبي حَيَّانَ في المَسأَلَةِ النَّحويَّةِ، وكَلامِ ابنِ تَيميَّةَ في سِيبَوَيهِ هُوَ السَّبَبُ فيمَا جَرَى مِن أَبي حَيَّانَ، كَمَا نَقَلَ تَلامِيذُ أَبي حَيَّانَ**، كابنِ فَضلِ الله، والأُدفُويِّ، وابنِ المُحِبِّ عَن تَصريحِ **أَبي حَيَّانَ** لَهُم، وكَذَلكَ تَنَاقَلَهُ عُدُولُ المُؤرِّخينَ كَابنِ كَثيرٍ .

وقَد شَذَّ غَايَةَ الشُّذُوذِ بَعضُ مُتَعَصِّبَةِ الأَشَاعرَةِ الكُلَّابيَّةِ؛ فَاخترَعُوا سَبَبًا يُوَافقُ أَهوَاءَهُم، ومَا تَرجُلُ بِهِ قُلُوبهم؛ ليُشفُوا غَيظَ قُلُوبِهِم مِن ابنِ تَيميَّةَ .

حَكَاهُ عَنهُم الحَافظُ ابنُ حَجَرٍ بصيغَةِ التَّمريضِ ! - فَأَحسَنَ -؛ فَقَالَ: «وقِيلَ: **بَل وَقَفَ لَهُ علَى كتَاب العَرش؛ فَاعتَقَدَ أَنَّهُ مُجَسِّمٌ !!**» انتَهَى[1] .

وهَذَا السَّببُ إنَّمَا زَعَمَهُ التَّقيُّ السُّبكيُّ (ت٧٥٦) في رسَالَتِهِ الوَاهيةِ البُنيَانِ، المَليئةِ بالتَّشنيعِ، والبُهتَانِ «السَّيفُ الصَّقيل في الرَّدِّ على ابنِ زُفيلٍ»[2] (ص٧٤-٧٥)، ونَصُّ كَلامِهِ :

«كتَابُ العَرش لابن تَيميَّةَ، **وهُوَ مِن أَقبَح كُتُبِهِ؛ ولَمَّا وَقَفَ علَيهِ الشَّيخُ أبو حيَّانَ مَا زَالَ يَلعَنُهُ !؛ حتَّى مَاتَ بَعدَ أَن كَانَ يُعَظِّمُهُ !**» انتَهى .

= كَثير مِن المُتَفَقِّهَةِ، والقُضَاةِ، وغَيرِهم، وهُم لا يُخَالفُونَه في قِيَامِهِ !؛ بَل أَعَانُوهُم عَلَى سَجنِهِ؛ فَلا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله .

(١) انظُر: «الدُّرَرَ الكَامنَة» (٦/ رقم٢١٧٩) .

(٢) مَن نَظَرَ في رَكَاكَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا مَنحُولَةٌ عَلَى التَّقيِّ السُّبكيِّ؛ لا سِيَّمَا والنَّاشرُ لَهَا الكَوثريُّ؛ ولَكِنَّ مَا يُقَوِّي ثُبُوتَهَا أَنَّ مُرتَضى الزَّبيديَّ (ت١٢٠٥) قَد ذَكَرهَا، ونَقَلَ عَنهَا في كتَابِهِ: «إتحَافِ السَّادة المتَّقين» (٢/ ١٤/ ط دار الكُتب العلميَّة بيروت) .

قُلتُ: هَذِهِ الرِّوَايَةُ الـمُـدَّعَـاةُ لسَبَب خِلافِ أَبي حَيَّانَ مَعَ ابـنِ تَيميَّـةَ روَايَـةٌ مُنكَـرَةٌ، وهِيَ مَعلُولَـةٌ بعِلَلٍ قَادحَةٍ، وفِيمَـا تَقَدَّمَ وُجُوهٌ في نَقضِهَا، وإبطَالِـهَا كَافيَةٌ لِـلـمُـتَـجَـرِّدِ، العَاقلِ؛ ويُزَادُ عَلَيهَا فَيُقَالُ :

ومِن العِلَل القَادحَةِ - أَيضًا- :

العِلَّةُ الأُولى:

أَنَّ هَذِهِ الحِكَايَةَ، والقِصَّةَ تَفَرَّدَ بهَا السُّبكيُّ، مُـخَـالـفًـا روَايَةَ كبَـار تَلاميـذِ أَبي حيَّانَ المُلازمِينَ لَهُ، المُعَاصرينَ للوَاقعَةِ، النَّاقلِينَ عَن أَبي حَيَّانَ، كَابنِ فَضلِ اللهِ، والكَمَـالُ الأُدفُويُّ .

فَقَد نَقَلُوا أَنَّ سَبَبَ العَدَاوَة، والاختِصَامِ مَا جَرَى في المُنَاظَرَة النَّحويَّة، ومَـا قَالَهُ ابنُ تَيميَّةَ في سِيبَويهِ .

ومِن آخِرِ مَن نَقَلَ هَذَا عَن لسَانِ أبي حَيَّانَ :

العَلَّامَةُ ابنُ المُحِبِّ الصَّامتُ حِينَ قَرأَ عَـلَى أَبي حَيَّـانَ بمَكَّـةَ (سَـنَةَ ٧٣٤)، أَبيَاتَهُ في تَعظيمِ ابنِ تَيميَّةَ، وأَخبَرَهُ أَبو حَيَّانَ بسَـبب العَـدَاوَةِ المُتَقَـدِّمِ، وهَـذَا بَعـدَ مَوتِ ابنِ تَيميَّةَ بنَحوِ سِتِّ سِنينَ ! .

وهَذَا - وَحدَهُ- كَافٍ في نَقضِ دَعوَى أَنَّهُ خَاصَمَهُ لأَجل عَقيـدَةِ التَّجسيمِ بَعدَ أَن وَقَفَ عَلَى كتَابِهِ العَرشِ، كَمَـا يَزعُمُ السُّبكيُّ .

❑ ❑ ❑

العِلَّةُ الثَّانيَةُ:

مَا اشتَمَلَت عَلَيهِ حكَايَةُ السُّبكيِّ مِن النَّكَارَةِ :

كَزَعمِهِ: **أَنَّ أبا حيَّان مَا زَالَ يَلعَنُ ابنَ تَيميَّة؛ حتَّى مَاتَ !**؛ فحَاشَا أبـا حيَّـانَ أن يَكُونَ لَعَّانًا ! .

ولَو أَنَّ هَذَا كَانَ مِن أبي حَيَّانَ؛ لنُقِلَ عَنهُ مِن طَرِيقِ تَلامِيذِهِ المُلازِمِينَ لَهُ؛ فَلَمَّا لَم يُنقَل مَعَ تَوَفُّر الدَّوَاعي لنَقلِهِ :

دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَم يَكُن ! .

وحُسنُ الظَّنِّ بالسُّبكيِّ أَنَّ هَذَا بَلَغَهُ مِن طَرِيقِ بَعضِ مَن وَثِقَ هُوَ بخَبَرِهِ، والحَالُ أَنَّهُ وَاهِمٌ، أَو كَاذِبٌ .

❑ ❑ ❑

العِلَّةُ الثَّالِثَةُ:

ومِن نَكَارَةِ هَذهِ القِصَّة – أَيضًا– :

تَسمِيَةُ السُّبكيِّ لكتَاب ابن تَيميَّةَ بـ"**كتَاب العَرشِ**"، ودَعوَاهُ أَنَّهُ أَردَأُ كُتبِهِ !؛ فَأَينَ هذَا الكتَابُ ؟ .

وهَلَّا اشتَغَلَ هُوَ وجَمِيعُ أَعدَاءِ ابن تَيميَّةَ بِهِ بَدَلًا مِن "الحَمَويَّة"، و"الوَاسطِيَّةِ"، و"مَسأَلَةِ الطَّلاقِ"، و"مَسأَلَةِ الزِّيارَةِ"، طَالَمَا وفي أَيدِيهم هذَا الكَنز الثَّمِين ؟ .

❑ ❑ ❑

العِلَّةُ الرَّابعَةُ:

تَقَدَّمَ أَنَّ مَا أَنكَرُوهُ فِي مَا نَسَبُوهُ إلى ابنِ تيميَّةَ مِن كَتَاب العَرشِ هُوَ ذِكرُهُ لمَسأَلَةِ "**مَسأَلَةُ الجُلُوسِ، والإِقعَادِ عَلَى العَرشِ**"، وهِيَ مَسأَلَةٌ مَشهُورَةٌ، قَالَهَا مُجَاهِدٌ (ت١٠٤) – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى–، وتنَاقَلَهَا الأَئمَّةُ الكبَارُ المُتَقَدِّمونَ مِن المُفَسِّرينَ، وغَيرِهِم؛ فالتَّشنيعُ بهَا عَلَى ابنِ تَيميَّةَ – إِن صحَّ– أَنَّهُ ذَكَرَهَا، لا يَصدُرُ إِلَّا عَن جَاهلٍ؛ إذ لازمُهُ التَّامُّ أَن يُشَنِّعَ عَلَى الأَئمَّة السَّابقينَ، لا عَلَى خُصُوص ابنِ تَيميَّةَ !! .

وهَذِهِ المَسأَلَةُ - والحَالُ مَا ذُكِرَ - لَيسَ فيهَا مَا زَعَمَهُ السُّبكيُّ مِن الشَّنَاعَة، فَضلًا عَمَّا يُوجبُ اللَّعنَ؛ فَضلًا عَن استِدَامَةِ ذَلكَ اللَّعنِ إلى المَوتِ ؟! .

هَل هَذَا إلَّا تَعَصُّبٌ مُجَرَّدٌ، وتَعَسُّفٌ أَيُّ تَعَسُّفٍ .

فَالمُشَنِّعُ بهَا إمَّا جَاهِلٌ لا يَدري مَسَائلَ العِلمِ، أَو صَاحبُ هَوًى يَعمِدُ إلى المغَالَطَةِ، وهُذَا سُقُوطٌ في الدِّيَانَةِ .

ولَيتَ التَّقيَّ السُّبكيَّ تَرَكَ هَذَا التَّعَصُّبَ الذَّمِيمَ، والجَورَ في الخِصَامِ مَعَ شَيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيميَّةَ .

ولله دَرُّ قَريبِهِ - في النَّسَبِ - **الإِمَامُ الفَقيهُ قَاضي قُضَاةِ مِصرَ أَبو البَقَاء مُحَمَّدُ ابنُ عَبدِ البَرِّ السُّبكيُّ**[1] (ت٧٧٧) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى -؛ إذ قَالَ - **ويكَأَنَّهُ يَنصَحُ السُّبكِيَّينِ (التَّقيَّ، وابنَهُ التَّاجَ)**! - وقَد ذَكَرَ لَهُ بَعضُ طُلَّابهِ كَلامَ الطَّاعنينَ في ابنِ تَيميَّةَ[2] :

«والله يَا فُلَانُ مَا يُبغِضُ ابنَ تَيمِيَّةَ إِلَّا جَاهِلٌ، أَو صَاحِبُ هَوًى؛ فَالجَاهلُ لَا يدرِي مَا يَقُولُ، وصَاحِبُ الهَوَى يَصُدُّهُ هَوَاهُ عَن الحَقِّ بَعدَ مَعرفَتِهِ بِهِ» انتهى[3] .

---

(١) أَثنَى عَلَيهِ عُلَمَاءُ زَمَانِهِ، ووَصَفُوهُ بالعِلمِ، وأَطرَوهُ بالتَّحقيقِ، وقُوَّةِ المُنَاظَرَةِ، قَالَ ابنُ نَاصر الدِّينِ الدِّمَشقيُّ: (**العَلَّامَةُ الإِمَامُ قَاضي قُضَاةِ الإِسلَام**)، وبَالَغَ ابنُ حَجَر في مَدحِهِ .

انظُر: «الرَّدَّ الوَافرَ» (ص٥٦)، و«الدُّرَرَ الكَامنَة» (٥/ رقم١٣١٦)، و«حُسنَ المُحَاضَرَة في تَاريخ مِصر والقَاهرة» (١/ ٤٣٧)، و«بُغيَةَ الوُعَاة» (١/ ١٥٢-١٥٣)، و«الأَعلَامَ» للزِّركليِّ (٦/ ١٨٤) .

(٢) ويكَأَنَّهُ يَنصَحُ السُّبكِيَّينِ (التَّقيَّ، وابنَهُ التَّاجَ) ! .

(٣) انظُر: «الرَّدَّ الوَافرَ» (ص٥٦و٩٨-٩٩)، و«الشَّهَادَةَ الزَّكيَّة في ثنَاء الأَئمَّة على ابن تَيميَّة» (ص٢٤و٥٧-٥٨) لمَرعي الكَرميِّ (ت١٠٣٣) .

[لـكُـلِّ سَـاقـطَـةٍ لاقـطَـةٌ]

إذَا عَلِمتَ سُقُوطَ هَذِهِ الدَّعوَى الفَاسدَةِ، ووَهَاءَ هذَا الكَلَام إسنَادًا، ومَتنًـا؛ فَاعجَب مِن هذَا الكَوثَريِّ العَثَّارِ؛ إذ يَرُدُّ قَولَ كُلِّ مَن نَقَلَ مِن الأَئمَّةِ، والمُـؤرِّخينَ الصَّادقينَ "قِصَّـةَ مُنَـاظرَة أَبي حيَّـانَ، وابـن تَيميَّـةَ" في "المَسـأَلَةِ النَّحويَّـةِ"، وذِكـرَ سِيبَويهِ، ويَقُولُ: «إنَّهُ تَقَوَّلٌ مِن المُدَاهِنِينَ!، ورَجمٌ بالغَيبِ»[1]؛ كَذَا قَالَ .

وقَولُهُ هُوَ عَينُ التَّقَـوُّل، والكَـذِب، والـرَّجم بالغَيـب، والطَّعـنِ في النَّقَلَـة الأَثبَاتِ العُدُول، **كَابن فَضل الله، والأُدفُويِّ، والذَّهبيِّ، وابنِ كَثيرٍ، وابنُ المُحِـبِّ، وابنِ نَاصرِ الدِّينِ الدِّمَشقيِّ، وابنِ رَجَب**، وغَيرِهِم .

وتَكذِيبُهم، ورَميُهم بالمُدَاهَنَةِ بلا حُجَّةٍ إلَّا مُجَرَّدُ الهَوَى، والعَصَـبيَّةُ - عَامَـلَ اللهُ الكَوثَريَّ بمَـا يَستَحِقُّ- .

وسَارَ في هَذَا الرِّكَابِ الشَّـاذِّ عَـن العِلـمِ (يُوسُـفُ بـنُ إِسـمَاعيلَ النَّبَـهَانيُّ) (ت١٣٥٠)؛ إذ زَعَمَ أنَّ: «**أبَا حيَّانَ كَانَ صَـديقاً لابـنِ تَيميَّـةَ؛ فَلَمَّـا اطَّلَـعَ عـلى بِدَعِهِ!، رَفَضَهُ رَفضاً بَتًّا، وحَذَّرَ النَّاسَ مِنهُ**» ! .

وهَذَا تَزويرٌ للحَقَائقِ، وتَحريفٌ لـمَـا جَرَى، ومُصَادَمَةٌ للمُؤرِّخينَ النَّاقلينَ، والأَئمَّةِ السَّابقينَ، ولَو كَانَ التَّاريخُ يُكتَـبُ بالأَمَـاني؛ لَـذَهَبَت الحُقُـوقُ، وصُـدِّقَ النَّبهَاني ! .

---

(١) مِن حَاشيةِ الكَوثَريِّ علَى «السَّيفِ الصَّقيل» (ص٧٥) .

وقَد رَدَّ عَلَيهِ عَلَّامَـةُ العِـراقِ الكَبـيرُ أبـو المَعَـالي مَحمُـودُ شُـكري الآلُـوسيُّ (ت١٣٤٢) - رَحِـمَـهُ اللهُ تَعَالى- في كتَابِهِ «غَايَةُ الأَمَاني في الرَّدِّ علَى النَّبَهَاني»[(١)]؛ فَقَالَ:

«مِن المَعلُوم أنَّ طَعنَ أَبي حيَّان إنَّمـا كَانَ بَعدَ تَخطئةِ ابن تَيميَّةَ لَهُ، والحَطِّ علَى سِيبَويهِ، ومَا ذَكَرَهُ النَّبهَانيُّ الجَاهلُ أنَّ رَفضَهُ كَانَ بَعـدَ أَن اطَّلَـعَ عـلَى بِدَعِـهِ! قَـولٌ سَاقطٌ، والسَّبَبُ الَّذي كَانَ مِن أَجلِهِ المَنَافَرَةُ قَد ذَكَرَهُ أَهلُ العِلم، وأَيُّ بِدعَةٍ تُنسَبُ للشَّيخ تَقيِّ الدِّين؛ حتَّى يَهجُرَهُ بسَببهَا أبو حيَّانَ النَّحويُّ ؟!.

ومَا ذَهَبَ إلَيهِ مِن الاختيَارَاتِ كُلُّهَـا مُبرهَنَـةٌ بالكتَـابِ، والسُّـنَّة، كمَـا في كتَاب "الاختِيَارَاتِ".

ولكِنَّ النَّبهَانيَّ الجَاهلَ الغَافِلَ ظَنَّ ذَلكَ هَيعَةً؛ فطَارَ إلَيهَا.

ثُمَّ إنَّ مَن مَدَحَ، وذَمَّ؛ فقَد كَـذَبَ مَـرَّتَينِ[(٢)]، عـلَى أَنَّ قَـدحَ المُعَـاصِر مَعلُـومٌ حَالُهُ[(٣)]، والرَّجُلُ لَيسَ مِن أَهل الجَرحِ والتَّعدِيل؛ حتَّى يُعَوَّلَ عَلَيهِ[(٤)]» انتَهَى.

❑ ❑ ❑

وهُوَ جَوَابٌ مُحكَمٌ تَضَمَّنَ أُصولًا في الرَّدِّ جَليلَةً؛ فَتَأَمَّلهُ.

❑ ❑ ❑

---

(١) (١/ ٤٢٧-٤٢٨/ تحقيق الدَّاني آل زهوي).

(٢) لأَنَّهُ قَد مَدَحَ مَذمُومًا؛ فَكَذَبَ في مَدحِهِ، وذَمَّ مَحمُودًا؛ فَأَكذَبَ نَفسَهُ؛ إذ كَانَ عَنـدَهُ مَحمُودًا؛ فَتَأَمَّل.

(٣) يَعني مَا يَكُونُ بَينَ الأَقرَانِ، وهَذَا وَجهٌ في النَّقدِ غَيرُ مَا سَبَقَ.

(٤) يَعني: أبَا حَيَّانَ.